



اسم المقال: توازن أبعاد هيكل رأس المال وأثره في الحد من مكامن الفشل المالي للفترة (2005 - 2021)

اسم الكاتب: أحمد يونس أسود، سعد فاضل عباس المحمود

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/3865>

تاريخ الاسترداد: 2026/06/05 21:52 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>





Journal of

TANMIYAT AL-RAFIDAIN

(TANRA)

A scientific, quarterly, international, open access, and peer-reviewed journal

Vol. 42, No. 140

Dec. 2023

© University of Mosul |
College of Administration and
Economics, Mosul, Iraq.



TANRA retain the copyright of published articles, which is released under a “Creative Commons Attribution License for CC-BY-4.0” enabling the unrestricted use, distribution, and reproduction of an article in any medium, provided that the original work is properly cited.

Citation: Aswad, Ahmed Younis, Al-Mahmood, Saad Fadhil Abass (2023). “The Parallelism of the Dimensions of the Structure of the Cost of capital and its Impact on Limiting the Sources of Financial Failure for the Period (2005-2021)”. *TANMIYAT AL-RAFIDAIN*, 42 (140), 56 -91 , <https://doi.org/10.33899/tanra.2023.181177>

P-ISSN: 1609-591X

e-ISSN: 2664-276X

tanmiyat.mosuljournals.com

Research Paper

The Parallelism of the Dimensions of the Sstructure of the Cost of Capital and its Impact on Limiting the Sources of Financial Failure for the period (2005 - 2021)

Ahmed Y. Aswad¹, Saad F. A. Al - Mahmood²

^(1&2)College of Administration and Economics - University of Duhok- Iraq

Corresponding author: Ahmed Y. Aswad¹, College of Administration and Economics -University of Duhok - Iraq

ahmed.aswad@uod.ac

DOI: <https://doi.org/10.33899/tanra.2023.181177>

Article History: Received:13/3/2023; Revised:18/4/2023; Accepted:9/5/2023;
Published: 1 / 12 /2023.

Abstract

The current study seeks to provide an intellectual framework that deals with the concepts related to both the parallelism of the capital cost structure and the financial failure in banks. The study was based on a main problem: Does the parallelism of the capital cost structure between the cost of ownership and the cost of debt in commercial banks have a role in mitigating or limiting financial failures? In addition, a set of questions about the relationship and impact between the parallelism of the cost of capital structure and the financial failure of the commercial banks surveyed. The study also used several financial and statistical methods to analyze the historical data of the study sample banks, which numbered (10) commercial banks registered in the Iraq Stock Exchange for the period from (2005 to 2021) and to know the relationships between the study variables. The most important conclusion is that any change in the parallelism structure of the cost of capital, with an increase or decrease, will lead to an opposite direction change in financial failure, and vice versa. The most important of which is that bank managements, if they want to succeed in their work, must work on parallelism between the structure of the cost of ownership and the structure of the cost of debt in financing their investment activities and operations.

Key Words:

Cost of Capital Structure, Cost of Ownership, Cost of Debts, Financial Failure.



ورقة بحثية
توازن أبعاد هيكل رأس المال وأثره في الحد من مكامن الفشل المالي
للفترة (٢٠٠٥-٢٠٢١)

أحمد يونس أسود¹؛ سعد فاضل عباس المحمود²
٢&١ جامعة دهوك، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم إدارة الأعمال

المؤلف العوازل: أحمد يونس أسود، جامعة دهوك، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم إدارة الأعمال
ahmed.aswad@uod.ac

DOI: <https://doi.org/10.33899/tanra.2023.181177>

تاريخ المقالة: الاستلام: ٢٠٢٣/٣/١٣؛ التعديل والتنقيح: ٢٠٢٣/٤/١٨؛ القبول: ٢٠٢٣/٥/٩؛
النشر: ٢٠٢٣/١٢/١.

المستخلص

يسعى البحث الحالي إلى تقديم إطار فكري يتناول المفاهيم ذات العلاقة بكل من توازن تكلفة هيكل رأس المال والفشل المالي في المصرف، ومعرفة أبعاد ومستويات العلاقة بين توازن عناصر تكلفة هيكل رأس المال والفشل المالي، وأقيمت الدراسة على مشكلة رئيسية وهي: هل أن توازن تكلفة هيكل رأس المال بين تكلفة الملكية وتكلفة الديون في المصرف التجارية له دور في تخفيف أو الحد من حالات الفشل المالي .. بجانب مجموعة من التسؤلات حول العلاقة والأثر بين توازن تكلفة هيكل رأس المال وبين الفشل المالي في المصرف التجارية المبحوثة، وقد وضع أنموذج افتراضي للرواسة، وقد أسست عدة فرضيات بموجبه. كما استخدمت الرواسة عدداً من الأساليب المالية والإحصائية لتحليل البيانات التاريخية للمصرف عينة الرواسة والبالغ عددها (10) مصرف تجارية مسجلة في سوق العوازل للأوراق المالية للفترة من (2005 - 2021) والتعرف على العلاقات بين متغيرات الرواسة. وقد توصلت الرواسة إلى جملة من الاستنتاجات، ومن أهمها: وجود علاقة ارتباط معنوية وعكسية بين توازن تكلفة هيكل رأس المال وبين الفشل المالي، وذلك بالاعتماد على قيمة معامل الارتباط بينهما، وهذا يدل على أن أي تغيير في توازن تكلفة هيكل رأس المال بالارتفاع أو الانخفاض سيؤدي إلى تغيير باتجاه معاكس في الفشل المالي والعكس صحيح، كما تم تقديم مجموعة من المقترحات من أهمها، أنه يجب على إدارات المصارف إذا ما أرادت النجاح في عملها أن تعمل على الموازنة ما بين هيكل تكلفة الملكية وهيكل تكلفة الديون في تمويل أنشطتها وعملياتها الاستثمارية.

الكلمات الرئيسية

تكلفة هيكل رأس المال، تكلفة الملكية، تكلفة الديون، الفشل المالي.

مجلة

تنمية الرافدين

(TANRA): مجلة علمية، فصلية،
نولية، مفتوحة الوصول، محكمة.

المجلد (٤٢)، العدد ((١٤٠))،

كانون اول ٢٠٢٣

© جامعة الموصل |

كلية الإدارة والاقتصاد، الموصل، العوازل.



تحتفظ (TANRA) بحقوق الطبع والنشر للمقالات المنشورة، والتي يتم إصدارها بموجب ترخيص (Creative Commons Attribution) (CC-BY-4.0) الذي يتيح الاستخدام، والتوزيع، والاستنساخ غير المقيد وتوزيع للمقالة في أي وسيط نقل، بشروط اقتباس العمل الأصلي بشكل صحيح.

الاقتباس: أسود، أحمد يونس؛ المحمود، سعد فاضل عباس (٢٠٢٣). "توازن أبعاد هيكل رأس المال وأثره في الحد من مكامن الفشل المالي للفترة (٢٠٠٥-٢٠٢١)". *تنمية الرافدين*، ٤٢ (١٤٠)، ٥٦-٩١،
<https://doi.org/10.33899/tanra.2023.181177>

P-ISSN: 1609-591X

e-ISSN: 2664-276X

tanmiyat.mosuljournals.com

المقدمة

تواجه المصارف التجارية سواء في إقليم كردستان أو العراق أو حتى على المستويين الإقليمي والعالمي العديد من المشاكل المالية والمصرفية والناجمة عن العديد من الأزمات المالية والاقتصادية وغيرها والتي تركت عدداً من التأثيرات السلبية على عمل تلك المصارف، ولعل من بين مواطن الضعف التي أفرزتها تلك المشاكل الحد من قدراتها في استمرارية أنشطتها وتلبية متطلبات استدامة عملياتها.

ومن المعلوم أن ما تقوم به المصارف من أنشطة تجارية وخدمية يتصل بالدرجة الأساس بتركيبة هيكل رأس المال لديها، لذلك تؤدي تركيبة هيكل رأس المال والتي تؤسس المصارف بموجبها مصادر الحصول على التمويل اللازم لعملياتها دوراً مهماً في متانة وريانة الوضع المالي لها كونه يمثل الجدار العازل لكل الصدمات التي تطال حقوق أصحاب المصالح كافة.

وقد نشأ الاهتمام بموضوع توازن هيكل رأس المال في فترات سابقة وازدادت أهمية الموضوع في الفترات التي تعقب الأزمات المالية والتي تتطلب من المصارف إعادة النظر بتركيبة وحالات توازن هيكل رأس المال لديها، وذلك من أجل مواجهة المخاطر المالية الناجمة عن تلك الأزمات وبالتالي التصدي لحالات الفشل المالي. وتهدف الدراسة الحالية لبحث العلاقة بين متغيرين والمتمثلان بتوازن هيكل كل من رأس المال، والفشل المالي في إطار بحثي يتضمن ثلاثة محاور، إذ تم تخصيص المحور الأول للجانب المنهجي، ونستعرض في محوره الثاني الجانب النظري لمتغيرات البحث، واستعرضنا في المحور الثالث الجوانب التحليلية، ثم اختتم هذا البحث بعدد من الاستنتاجات والمقترحات.

المحور الأول: منهجية البحث

نتعرض في هذه الفقرة لتحديد مسارات بنود المنهجية لمعالجة المشكلة وتحليل الفرضيات وكما يأتي:

أولاً: مشكلة البحث

يُلاحظ من استقراء تاريخ دورة الحياة والتي مرت بها العديد من منظمات الأعمال ومن بينها المصارف التجارية أنها كانت ولا زالت عرضة للكثير من الأزمات المالية والاقتصادية، إذ إنّ منها من خرج متعافياً من تلك الأزمات ومنها من وقع في دوامة العسر المالي، ومن ثم الفشل المالي، لذلك دأبت المصارف التجارية على تبني وانتهاج كل الوسائل الممكنة، والعمل بما في وسعها من أجل التحوط لعدم الوقوع في الفشل المالي والابتعاد عن الأعراض والمسببات المؤدية لذلك.

والفشل المالي لا يأتي من فراغ بل هو حصيلة تراكمية لعدم مواجهة اختلال التوازن بين أبعاد تكلفة هيكل رأس المال والممثلة بكل من تكلفة الملكية وتكلفة الديون وما ينجم عنها من مشاكل تبقى بلا حلول ومن دون معالجات، مما يضاعف ويعمق من أزمة المصارف وقيادتها نحو الإعسار والتردي المالي والذي لا تتمكن فيه تلك المصارف من سداد ما عليها من التزامات مالية واستحقاقات، إذ إن هذا التدهور سيؤديها إلى أن تكون القيم الحقيقية لموجوداتها أقل من قيمة مطلوباتها، الأمر الذي لا يسمح لها بالاستمرار في أداء أنشطتها وسداد قيم التزاماتها قصيرة الأجل، مما يكون من أول علامات ومقدمات الفشل المالي.

وضمن إطار العلاقة بين توازن أبعاد تكلفة هيكل رأس المال ودوره في توقع الفشل المالي يتطلب الأمر ضرورة دراستها ميدانياً، وذلك اعتماداً على ما أفرزته الدراسات السابقة من أفكار ونظريات، فضلاً على ما نراه من مؤشرات في الواقع الميداني للمصارف التجارية العراقية، وعليه فإن مشكلة البحث الحالية تتبلور في التساؤل الرئيس والذي يتحدد بالآتي:

- (هل لسعي المصارف التجارية لتحقيق التوازن في أبعاد تكلفة هيكل رأس المال في المصارف التجارية تأثير في تجنب الفشل المالي؟) وينبثق عن محور المشكلة هذا عدد من التساؤلات الفرعية والتمثلة بالآتي:
1. ما حالات توازن أبعاد تكلفة هيكل رأس المال والتي يمكن للمصارف التجارية من التعامل معها والتي من الممكن تطبيقها لتجنب الفشل المالي؟
 2. كيف يمكن تحقيق التوازن بين كل من هيكل تكلفة الملكية وهيكل تكلفة الديون والتي تمكن المصارف التجارية من تجنب الفشل المالي؟
 3. ما مستويات مساهمة أنموذج Sherwood في الكشف عن توقع حالات الفشل المالي في المصارف التجارية المبحوثة في العينة؟

ثانياً: أهمية البحث

تكتسب الدراسة أهميتها من مواضيعها النظرية وتطبيقاتها الميدانية وما تعكسه من نتائج على واقع عمل القطاع المصرفي في العراق، وتتجسد أهميتها أكاديمياً في معالجتها لموضوعين مهمين اللذين سنتناولهما على وفق المنهجية العلمية الأكاديمية؛ إذ إنها تجمع بين موضوعين ذوي أهمية ألا وهي: توازن أبعاد تكلفة هيكل رأس المال والفشل المالي في المصارف التجارية في محاولة لجمع الأطر النظرية لكل منها، والإسهام في إثراء هذه المواضيع بما يتيسر جمعه من مصادر متنوعة، ووضعها تحت عنوان الدراسة الحالية، إذ حاولنا الاعتماد على ما تيسر من مصادر في مكتبات الجامعة، وكذلك المصادر العلمية الرصينة على شبكة الإنترنت من بحوث ودراسات. كما تتجسد الأهمية على مستوى الميدان المبحوث من خلال ما تقدمه الدراسة من استنتاجات ومقترحات يمكن أن تسهم في تعزيز قدرات المصارف التجارية العراقية، وتوضيح الصورة وبمختلف أبعادها عن مضامين كل من توازن عناصر تكلفة هيكل رأس المال والفشل المالي وخصوصاً على نطاق المصارف التجارية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية.

ثالثاً: أهداف البحث

يُعد التعرف على مفاهيم توازن عناصر تكلفة هيكل رأس المال والفشل المالي والعلاقة بينها من أهم أهداف الدراسة الحالية، كما أن للبحث أهدافاً أخرى تمثلت بالآتي:

1. معرفة أبعاد ومستويات العلاقة بين توازن عناصر تكلفة هيكل رأس المال والفشل المالي، وذلك من خلال بيانات عينة من المصارف التجارية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية، وأثر تلك العلاقة في الحد من الفشل المالي.

2. الكشف عن المصارف التي حققت التوازن في عناصر تكلفة هيكل رأس المال لديها من عدمه، والتعرف على تلك المصارف التي ربما تقع في إطار الفشل المالي.

رابعاً: فرضيات البحث

وتمثلت بالفرضيات الرئيسية والفرعية والتي يتم اختبارها عند مستوى معنوية (0.05) وعلى النحو الآتي:
 أ. الفرضية الرئيسية الأولى: وتتص على أنه (لا توجد علاقة ارتباط معنوية وذات دلالة إحصائية بين تكلفة هيكل رأس المال وبين الفشل المالي في المصارف التجارية المبحوثة وعلى المستويين الجزئي والكلي).
 ب. الفرضية الرئيسية الثانية: وتتص على أنه (لا يوجد تأثير معنوي وذو دلالة إحصائية لتكلفة هيكل رأس المال في الفشل المالي في المصارف التجارية المبحوثة وعلى المستويين الجزئي والكلي).

خامساً: عينة البحث

تكون حجم العينة من عشرة مصارف تجارية مسجلة في سوق العراق للأوراق المالية خلال الفترة المحددة من 2005 لغاية 2021 والممثلة بكل من مصرف الموصل، الخليج، المتحد، بغداد، التجاري العراقي، الأهلي العراقي، بابل، الاستثمار العراقي، العراقي الإسلامي، ومصرف كوردستان الإسلامي، وقد تم الاعتماد على المصارف المذكورة؛ لأنها تشكل أهمية كبيرة بالنسبة للاقتصاد والنظام المالي في العراق، فضلاً عن توافر البيانات لتلك المصارف وخلال مدة الدراسة، مما يسمح للباحثين بتحديد الاختلافات الجوهرية بين طبيعة العوامل المالية التي تباشرها في أثناء تمويل عملياتها المصرفية وإمكانية تعرضها للفشل المالي.

سادساً: متغيرات الدراسة ومؤشرات القياس

اعتمد البحث عدداً من المتغيرات والتي في ضوئها تم تحديد مخطط الدراسة واتجاهات العلاقات الارتباطية والتأثيرية بين تلك المتغيرات، والتي سيتم قياسها على وفق المؤشرات الآتية:
 1. المتغير المستقل والذي يتمثل في تكلفة هيكل رأس المال والذي يتكون من بُعدين، وهما تكلفة الملكية وتكلفة الديون والتي كونت بمجملها مدخلات هذا المتغير، وقد تم استخدام معادلة (Ross et al., 2008, 468) والخاصة بحساب المتوسط الموزون لتكلفة رأس المال (WACC) لقياس هذا المتغير وكما يأتي:

$$WACC = [(COEQ) + (CODE)]$$

إذ إن مكونات هذه المعادلة يتم قياسها على النحو الآتي:

أ. يتم قياس تكلفة الملكية بالمعادلة الآتية:

$$COEQ = \sqrt{\frac{eps_{t+2} - eps_{t+1}}{P_t}}$$

حيث إن eps يمثل تنبؤات المحللين الماليين لنصيب السهم من الربح للفترة t، في حين تمثل P سعر إقبال السهم للفترة t. وبالنظر لعدم وجود تنبؤات للمحللين الماليين لذلك سيتم اللجوء إلى الفرق بين ربحية السهم بين السنة الأولى والثانية في الدراسة (Brik, 2020:16).

ب. أمّا تكلفة الديون فيتم حسابها بالمعادلة الآتية:

$$CODE = \frac{IE}{LV} * (1 - Tax Rate)$$

حيث إن IE تمثل مصاريف الفوائد، و LV تمثل قيم الديون، بينما Tax rate فتمثل معدل الضريبة.
2. المتغير المعتمد والمتمثل بالفشل المالي والذي بُني على أنموذج (Sherwood, 1978) والذي يتضمن ستة أبعاد يتم قياسها بالمؤشرات المالية الآتية:

- أ. رأس المال العامل إلى إجمالي الموجودات = (رأس المال العامل/ إجمالي الموجودات) * 100
- ب. الموجودات النقدية إلى إجمالي الموجودات = (الموجودات النقدية / إجمالي الموجودات) * 100
- ت. حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات = (حقوق الملكية / إجمالي الموجودات) * 100
- ث. الأرباح قبل الفوائد والضرائب إلى إجمالي الموجودات = (الأرباح قبل الفوائد والضرائب / إجمالي الموجودات) * 100
- ج. إجمالي الموجودات إلى إجمالي المطلوبات = (إجمالي الموجودات / إجمالي المطلوبات) * 100
- ح. حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات الثابتة الملموسة = (حقوق الملكية / الموجودات الثابتة الملموسة) * 100

سابعاً: الدراسات السابقة

أسهمت الدراسات والأبحاث ذات الصلة بتكلفة هيكل رأس المال والفشل المالي في إرساء العديد من الأفكار والمفاهيم المتصلة بهذا الموضوع، وتحاول الدراسة الحالية تلمس الجوانب المعرفية التي كونت الأطر النظرية للموضوع، ومن ثم المضي قدماً في صياغة أبعاد ومرسمات مواضيع البحث الحالي وبما يتوافق مع ما اختطه من معالم لمنهجيته العلمية وذلك كما يأتي:

1. دراسة (Kanjilal & Jaisinghani - 2017) والمعنونة بالديناميكيات اللاخطية للحجم وتكلفة هيكل رأس المال والربحية: دليل تجريبي من قطاع التصنيع الهندي والتي أجريت على عينة من 1194 شركة تصنيع مطروحة للتداول العام في الهند للفترة من 2005-2014، حيث هدفت هذه الدراسة تطوير البحث حول العلاقة غير الخطية بين تكلفة هيكل رأس المال وأداء الشركة لقطاع التصنيع في الهند. وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات التي تتجاوز حجم العينة تتأثر بشكل إيجابي باستخدام هيكل تكلفة الدين في تكلفة هيكل رأس المال والعكس صحيح. واقترحت الدراسة تقليل التكاليف الإجمالية لممارسة الأعمال التجارية عن طريق تقليل تكلفة الديون في هيكل تكلفة رأس مال الشركة.

2. دراسة (Al Timimi & Al Saedi - 2018) والتي تمت بعنوان العلاقة بين الفشل المالي والقيمة السوقية: دراسة تجريبية باستخدام عينة من الشركات الصناعية المدرجة في بورصة قطر، إذ هدفت الدراسة إلى الكشف عن وجود علامات فشل مالي للشركات الصناعية المدرجة في بورصة قطر، وقد تم تطبيق الدراسة على (7) شركات صناعية مدرجة في بورصة قطر للفترة من 2008-2017. وتوصلت إلى أن معظم الشركات الصناعية القطرية لا تعاني من علامات الفشل المالي، فضلاً عن وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الفشل المالي والقيمة السوقية لهذه الشركات.، واقترحت الدراسة إمكانية تبني الباحثين الآخرين مؤشرات لقياس

الفشل المالي في الدراسات المستقبلية، أو من اختيار عينة أخرى من القطاعات الاقتصادية أو عينة أكبر من الشركات الصناعية ولفترة زمنية أطول إذا كانت البيانات متوفرة.

3. دراسة (Al-Manaseer & Al-Oshaibat - 2018) إذ أجريت الدراسة تحت عنوان صلاحية أنموذج Z-Score ألتمان للتنبؤ بالفشل المالي: حالة من الأردن، (21) شركة تأمين مدرجة في بورصة عمان للفترة من 2011-2016. إذ هدفت الدراسة إلى التحقق من صحة أنموذج Altman Z-Score للتنبؤ بالفشل المالي في شركات التأمين المدرجة في بورصة عمان (ASE) للفترة 2011-2016. وتوصلت الدراسة إلى أن القوة تنبؤية عالية لأنموذج Z-Score. علاوة على ذلك، كشفت النتائج أن أنموذج Z-Score يمكن أن يكون كذلك من المؤشرات المفيدة للعديد من مستخدمي البيانات المالية مثل المديرين الماليين ومراجعي الحسابات، المقرضين والمستثمرين لاتخاذ القرارات الصحيحة في مواجهة الفشل المالي. وأوصت الدراسة بأن أنموذج التنبؤ بالفشل بطريقة التمان يجب أن يعتمد الظروف الاقتصادية السائدة مثل التغيرات في الاقتصاد والأسواق والصناعات في الاقتصاد من أجل التنبؤ بالصورة الحقيقية للشركة في الاقتصاد.

4. دراسة (Brik - 2020) أجريت تحت عنوان أثر هيكل الملكية على العلاقة بين مستوى الإفصاح الاختياري وتكلفة رأس المال: دراسة تحليلية على الشركات المساهمة المصرية، حيث كان من ضمن أهدافها دراسة أثر هيكل الملكية على العلاقة بين مستوى الإفصاح الاختياري وتكلفة رأس المال في الشركات المساهمة المقيدة في سوق الأوراق المالية المصرية، وتمثلت عينة الدراسة بـ (75) شركة من الشركات المدرجة في البورصة المصرية للفترة من 2014-2016. وتوصلت إلى أن العلاقة بين مستوى الإفصاح الاختياري وكل من تكلفة رأس المال، تكلفة حقوق الملكية، وتكلفة الاقتراض كانت غير معنوية، وأوصت الدراسة بالاهتمام بنشر الوعي لدى المستثمرين حول المزيد من الإفصاح الاختياري وربط ذلك بالحصول على المنافع الاقتصادية، ومن أهمها تخفيض تكلفة رأس المال.

5. دراسة (Gonçalves, etal, 2022) والتي جاءت بعنوان أداء الاستدامة وتكلفة رأس المال، إذ هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين أداء الشركات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات وتكلفة رأس المال، وتمثلت عينة الدراسة بكبرى الشركات الأوروبية غير العاملة في القطاع المالي والمكونة لمؤشر STOXX Europe 600 للفترة 2002-2018. حيث توصلت الدراسة إلى أن وجود علاقة إيجابية بين الشركات والأداء الاجتماعي وبين تكلفة الديون. واقترحت الدراسة أنه في فترات الأزمات من الضروري عدم الإفراط في أنشطة الاستدامة؛ لأنها تصبح غير ذات صلة بتكلفة رأس المال سواء من قبل المالكين أو المستثمرين أو المقرضين وعلى الشركات في العينة أن تفهم كيفية تسعير الأنشطة المستدامة لتحسين الأداء وتكلفة رأس المال.

المحور الثاني: الجانب النظري

أولاً: مفهوم تكلفة هيكل رأس المال

يُعد موضوع تكلفة هيكل رأس المال واحداً من أهم الموضوعات التي تناولتها العديد من النظريات والأدبيات المالية بحثاً عن تحديد المزيج الأفضل، فضلاً عن تحديد العوامل المؤثرة في ذلك الهيكل، وكيفية قيام المصارف

باتخاذ قرار هيكل رأس المال (Qasim & Jamil, 2009: 60)، وتمثل تكلفة هيكل رأس المال لأي شركة خليطاً للديون وحقوق الملكية، حيث يواجه المدير المالي مشكلة الاختيار بين الأموال المملوكة والأموال المقترضة للوصول إلى المزيج الأمثل لتكلفة هيكل رأس المال، وقد يؤدي اتخاذ قرار خاطئ بشأن تكلفة هيكل رأس المال إلى ضائقة مالية، وفي نهاية المطاف إلى الإفلاس، لذلك فإن إدارة الشركة تحدد هيكل رأسمالها بطريقة يتم تعظيم قيمة الشركة وبأقل تكلفة ممكنة (Khargar, 2017: 11)، وقد عرفها (Al-yousif & Al-Hamwi, 2013: 193) بأنها الأعباء المالية التي تضعها المنشأة على عاتقها وتحملها من أجل تغطية احتياجات المنشأة المالية، وتعرف تكلفة رأس المال على أنها كلفة مصادر التمويل التي يستخدمها المشروع في تمويل استثماراته، وتأتي أهمية دراسة كلفة رأس المال من طبيعة الموارد المالية التي تتصف بالندرة وارتفاع أهميتها النسبية في تكاليف المشروع، وهذا يتطلب اختيار وتخصيص الموارد المتاحة بأسلوب أمثل لتحقيق أهداف المشروع (Al-mashhadani, 2017:20).

وقد عرّفها (Al-Hennawy, 2019: 18) بأنها معدل العائد الذي يجب أن تحققه الشركة من استخدام الموجودات المملوكة لها والممولة عن طريق المساهمين أو الدائنين. أما (Hamza & Issa, 2019: 148) فقد عرفا تكلفة رأس المال نظرياً على أنها معدل العائد الأدنى الذي يجب أن يتحقق في مشاريع المؤسسة والعائد الأدنى الذي يطلبه المستثمرون. أما رياضياً، فتكلفة رأس المال تعبر عن المتوسط الحسابي المرجح للتكاليف الناجمة عن مختلف الموارد المالية للمؤسسة، وبذلك فهي تعبر عن تكلفة مصادر التمويل. وهو المعدل الذي بواسطته يتم حساب صافي القيمة الحالية، وعند استخدام معدل العائد الداخلي، فإنه يتم مقارنة هذا المعدل مع تكلفة رأس المال حتى يصبح بالإمكان اتخاذ قرار الاستثمار أو عدم الاستثمار في المشروع.

ثانياً: أهمية تكلفة هيكل رأس المال

تُعد تكلفة هيكل رأس المال مهمة لأي شركة، وذلك للحاجة إلى تعظيم قيمة أصحاب المصلحة في الشركة، وذلك لأن هيكل رأس المال قرار استراتيجي له تأثير في قدرة الشركة على المنافسة، لذا فإن المديرين الماليين يتحملون المسؤولية الكبرى في تحديد المزيج الأمثل من التمويل (Oyedokun et al., 2018:57). وتبرز أهمية تكلفة هيكل رأس المال في الآتي (Madani, 2022: 43):

1. إن حساب كلفة رأس المال لكل عنصر من عناصر التمويل سوف تمكن الإدارة المالية من اختيار الأنسب لتلك المصادر.
2. تستخدم تكلفة رأس المال معياراً للمفاضلة بين المقترحات الاستثمارية الممكنة التي تستخدم فيها الأموال، وبين المقترحات الاستثمارية ذاتها مع تحديد مدلولاتها ودورها في قرارات الأسعار وربط بين أسواق المال وهيكلها المالي.
3. إن تعظيم القيمة السوقية للشركة بوصفها هدفاً استراتيجياً للإدارة المالية يستلزم أن تكون كلفة جميع مدخلات الشركة من ضمنها الأموال بحدودها الدنيا.
4. تساعد المؤسسة في إيجاد الهيكل الأمثل لرأس مالها، أي إيجاد التوليفة الأمثل لعناصر رأس المال.

ثالثاً: أبعاد تكلفة هيكل رأس المال

إن هيكل رأس المال لدى الشركة تتحدد وظيفته الأساسية من أجل إدارة عملياتها اليومية الحالية والمستقبلية وينشأ من مصدرين، وهما إما التمويل المقرض أو التمويل الممتلك أو الائتين معاً، وبمعايير متفاوتة، تعتمد على مجموعة من العوامل والمحددات المؤثرة في هيكل رأس المال في الشركة (Faris & Sultan, 2020:168)، وإن حقيقة وجود تضارب في المصالح بين ملاك الشركة وإدارة الشركة تجعل عملية المفاضلة بين مصادر التمويل الداخلية والخارجية مختلفة باختلاف زاوية النظر إليها وكما يأتي - (Abd Al- Rasool, 2014: 24-25):

1. إدارة الشركة: تفضل إدارة الشركة التمويل الخارجي باعتباره الأقل كلفة ويتمتع بمزايا ضريبية تعمل على زيادة صافي الأرباح، وهذا يعمل على زيادة قيمتها السوقية.
 2. المساهمون: الحصول على تمويل من خلال إصدار الأسهم العادية يمنح الشركة مرونة عالية في الاستثمار، وبذلك تتجنب القيود التي تفرض من قبل الجهة المقرضة، كما تتجنب مخاطر الإفلاس التي تحدث نتيجة الاقتراض الخارجي بالرغم من أن إصدار الأسهم قد يتم معارضته من قبل حملة الأسهم العادية لاعتقادهم بأن زيادة رأس المال قد يؤدي إلى تخفيض عائد السهم وزيادة عدد المساهمين.
- وفيما يأتي استعراض للعناصر المكونة لهيكل رأس المال: -
- أ. هيكل الملكية: اهتم الباحثون بدراسة هيكل الملكية لشركات الأعمال، وذلك لتأكيد اختلاف مكونات هذا الهيكل على أداء تلك الشركات، إذ تُعد تركيبة هيكل الملكية الأداة الفاعلة في التأثير على نشاط الشركة وأدائها، وبالتالي فإن فهم مكونات هذا الهيكل يمكن الشركات من تحديد طرائق إدارة مكوناته، ويمكن تفسير مكونات هيكل الملكية في الآتي: -
 - هيكل تركيز الملكية: في ظل هذا النوع من الملكية، تتركز ملكية الشركة بين عدد محدود من المساهمين، سواء أكانوا أفراداً أم مؤسسات وبغض النظر عما إذا كانوا من داخل الشركة أو من خارجها (Al-Hennawy, 2019: 74).
 - هيكل الملكية المؤسسية: ويُقصد به نسبة الأسهم المملوكة للمؤسسات والشركات الأخرى والتي يُطلق عليها في معظم الأدبيات بهيئات الاستثمار، وبخصوص هذا الدور الرقابي الذي يقوم به هذا النوع من هيكل الملكية فهناك وجهتا نظر: إذ ترجح الأولى أثر المضاربة بمعنى أن هيئات الاستثمار تتعامل كتجار بدلاً من ملاك، لذلك فهم يهتمون في الأداء القصير بدلاً من طويل الأجل، أما وجهة النظر الثانية: فتقوم على ترجيح أثر المراقبة في المضاربة، وفقاً لهذه النظرة فإن الملكية المؤسسية لها دور فعال في مراقبة أداء المديرين وضبطه باتجاه رص منافعهم الشخصية باتجاه منافع حملة الأسهم، مما يحفز المديرين نحو الخيارات طويلة الأجل بدلاً من الخيارات قصيرة الأجل في تعظيم قيمة الشركة (Al-Fadl & Al-Jubouri, 2017: 156).

- هيكل الملكية الإدارية: تشير الملكية الإدارية بصفة عامة إلى امتلاك الإدارة لجزء من أسهم الشركة، ومع ذلك فقد استخدمت العديد من الدراسات مقاييس مختلفة إلى حد ما لقياس الملكية الإدارية (Nassar & Abo daeer, 2021: 121).
- هيكل الملكية الأجنبية: تشير إلى أن ملكية المستثمرين الأجانب في رأس مال الشركات، وكذلك من خلال مجموعة من العلاقات والأنشطة التجارية، فضلا عن أن الشركاء الأجانب يقومون بتزويد الشركات المحلية بالتكنولوجيا المتقدمة والمعرفة الإدارية والموارد وذلك بجانب الإسهامات المالية (Nassar & Abo Dayer, 2021: 121).
- ب. هيكل الديون: وتمثل المطلوبات طويلة الأجل وهي المصادر التي تمتد مدة استحقاقها إلى أكثر من سنة، وتُعد أحد مكونات هيكل رأس المال، وتوسعى الشركات إلى الحصول على مصادر الأموال وبالشكل الملائم لدعم استثمارات الشركة وحسب الظروف السائدة في الأسواق وتقسّم إلى (Amin, 2021: 5):
- السندات Bonds: يمكن للشركة اقتراض الأموال وذلك عن طريق إصدار أوراق مالية تدعى بالسندات، فهي تصنف ضمن الالتزامات طويلة الأجل، ومن خلالها تلتزم الشركة بدفع القيمة الإسمية للسند عند الاستحقاق بالإضافة إلى العائد، ويمثل السند مديونية، يتم إصداره من طرف المؤسسة لتغطية حاجاتها من الأموال، وذلك عن طريق تعبئة أموال المدخرين، ويتم تداول هذه الأوراق على مستوى سوق الأوراق المالية، وتكون الشركة ملزمة بدفع فوائد دورية لحاملي السندات والتي في الغالب تكون ثابتة، ويحدد على السند المبلغ الإجمالي فضلا عن القيمة الإسمية، المدة وسعر الفائدة.
- القروض طويلة الأجل: قد تلجأ الشركات إلى المصارف أو المؤسسات المالية الأخرى، للحصول على قروض طويلة الأجل، حيث تُعد القروض طويلة الأجل بمثابة عقد ملزم لكل من المقرض والمقترض، وغالباً ما يجري توثيق هذه الالتزامات في عقود تبين حقوق وواجبات كل من الدائن والمدين، وخصوصاً من ناحية تاريخ الاستحقاق وسعر الفائدة والضمان المقدم.

رابعاً: قياس تكلفة رأس المال

توجد طرائق متعددة لحساب تكلفة رأس المال وقد أشرنا إلى الطريقة التي اعتمدت في البحث الحالي في الجانب المنهجي من البحث، كما أن هناك طرائق أخرى، ومن الممكن أن نتعرض لطريقة أخرى والتي تستعمل العديد من النسب أداة لتقييم قدرة المؤسسة على تمويل رأس المال لديها ولا سيما المصادر طويلة الأجل، إلا أن ارتفاع الرفع المالي يزيد من احتمالات تعرضها إلى عدم الملاءمة، وبالتالي التعرض لمخاطر الأفلاس والفشل المالي، إلا أنه في الوقت نفسه يسبب تضارب المصالح بين الدائنين والمالكين، حيث أن الدائنين يرغبون في استثمارات ذات مخاطر منخفضة لضمان حقوقهم، في حين يبحث المالكون عن الاستثمارات التي تحقق لهم أرباحاً عالية (Al-Hamdan & Al- Qudah, 2013: 174). ومن أهم النسب المستخدمة في قياس تكلفة هيكل رأس المال (Baaiwat, 2020: 16)(Al-Hamdan & Al- Qudah, 2013: 173):

1. نسبة إجمالي المطلوبات طويلة الأجل إلى إجمالي الموجودات: تعتبر هذه النسبة من أكثر المؤشرات استخداماً لقياس درجة استخدام مصادر التمويل الخارجية في هيكل رأس مال للمؤسسة سواء كانوا شركات أو مصارف، وتحديد مقدار القروض طويلة الأجل لكل دينار من مجموع الموجودات، وتعني مدى الاعتماد على القروض طويلة الأجل كالسندات والقروض طويلة الأجل في تمويل موجوداتها.
2. نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات: وتشير هذه النسبة إلى نسبة مساهمة حقوق المالكين في تمويل نشاطات المصرف الاستثمارية (الموجودات)، كما تُشير إلى النسبة المئوية التي سيحصل عليها حملة الأسهم العادية من مجموع الموجودات في حالة تصفية المؤسسة.
3. نسبة الديون إلى حق الملكية: والتي تقاس من خلال قسمة الديون على حق الملكية، حيث إن زيادة نسبة المديونية تعني أن الشركة زادت من تمويل مشاريعها بالديون، وهناك مقاييس أخرى تستخدم لقياس الرفع المالي وهي (Al-Rubaie & Al-Atwi, 2017: 11):

- نسبة التمويل المقترض إلى مجموع التمويل.
- نسبة التمويل المقترض بدون فائدة إلى مجموع التمويل.
- نسبة التمويل المقترض بفائدة إلى مجموع التمويل.
- نسبة التمويل المقترض قصير الأمد بفائدة إلى مجموع التمويل.
- نسبة التمويل المقترض طويل الأمد إلى مجموع التمويل.
- نسبة القروض إلى التمويل الممتلك.

خامساً: مفهوم الفشل المالي

يُعد الفشل المالي من النتائج الخطيرة التي قد تواجه المنظمات على اختلاف أنواعها وفي مراحل مختلفة قد تبدأ في مرحلة التأسيس أو في مرحلة النمو أو الازدهار ويرتبط ذلك بعاملين، الأول هو حجم العائد المتوقع من النشاط التشغيلي، والثاني هو درجة المخاطرة الكامنة في هذا العائد، وبالتالي فإن تحقيق الخسائر يعني فشل المنظمة في تحقيق هدفها الرئيس، الأمر الذي قد يؤدي إلى تعليق أنشطة المنظمة نتيجة تراكم التزاماتها وعدم قدرتها على سدادها، وبالتالي توقفها عن النشاط وعدم قدرتها على الاستمرار، والمرتبطة بسلامة المؤشرات المالية التي تُعبر عن كفاءة أداء المنظمة، كالسيولة والنشاط والمديونية والربحية، لذا أصبح موضوع الفشل المالي وعدم قدرة المنظمة على البقاء والاستمرار من الموضوعات المهمة في الوقت الحاضر، وحظي هذا الموضوع بأهمية كبيرة من الباحثين والدارسين، وذلك لمواجهة مخاطر الفشل وتجنب المنظمة الوقوع في مشاكل قد تؤدي إلى تصفيتها (Al-Jumaili, 2014: 24).

وعرفها (Shaheen & Matar, 2011: 859) بأنه التوقف التام عن سداد الالتزامات، مما يؤدي إلى الإفلاس ووقف النشاط، قد يختلط على البعض استخدام مصطلحات (التعثر المالي، العسر المالي) ككلمات مترادفة مع الفشل المالي.

وعليه من خلال المفاهيم السابقة يتبين أن الفشل المالي هو عدم قدرة المؤسسة سواء أكانت شركة أو مصرف على مواصلة أعماله بسبب عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها، وكذلك عدم قدرة إيرادات الشركة على تغطية كافة التكاليف بما في ذلك تكلفة تمويل رأس المال مما يؤدي إلى التصفية القانونية عندما تصبح قيمة الموجودات الدفترية أقل من قيمة الالتزامات الدفترية، وهذا يؤدي إلى إفلاس الشركة وانتهاء حياتها المالية.

سادساً: أسباب الفشل المالي

إن الوضع المالي غير السليم للمؤسسة قد يتسبب في ضائقة طويلة الأمد، مما قد يؤدي إلى فرض قيود على الأنشطة الاستثمارية، وبالتالي يؤثر على أدائه، لذلك من المهم للمؤسسة تحديد تلك الأسباب، واتخاذ الإجراءات المناسبة لها (Khalik et al., 2014: 141)، وتتمثل أسباب الفشل المالي بالآتي:

1. الأسباب الإدارية: تتضمن مجموعة من الأسباب المتعلقة بالجانب الإداري للمؤسسة والتي تؤدي في مجملها إلى حدوث الفشل المالي، ومن أبرز هذه الأسباب الاختيار الخاطئ لإدارة المؤسسة وغياب التخصص الإداري والفني، فضلاً عن وجود تضارب بين أعضاء الإدارة العليا، وتفضيل المصلحة الخاصة للمساهمين والمالكين، وعدم كفاءة الإدارة في أداء أعمالها، حيث لا يمكنها ضمان تحقيق الكفاءة والفعالية الاقتصادية (Soverall & Persoud, 2013: 18).
2. الأسباب الداخلية: وتشمل مجموعة من الأسباب المتعلقة بالبيئة الداخلية والتي تؤدي في مجملها إلى الفشل المالي والأقتراب منه، ومن هذه الأسباب ضعف الإدارة وعدم معرفتها بالأنشطة، وعدم كفاءتها من السياسات التشغيلية المختلفة وتقديم الخدمات والخسائر المتراكمة والضعف في اختيار المجالات الاستثمارية وعدم الدقة والحذر في إعداد الميزانيات والمراكز المالية وضعف الوعي المالي والخبرة في التمويل الأساليب والمشاكل الداخلية التي تحدث بين الموظفين (Cihangir & Kara, 2014: 96).
3. الأسباب المالية: وهي مجموعة من الأسباب التي تتعلق بالجانب المالي للمصرف، والتي تؤدي إلى حدوث فشل مالي، ومن أهم الأسباب هي الخلل في الهيكل التمويلي للمشروع من خلال عدم التناسب بين رأس المال والقروض، مما يؤدي إلى تراكم ديون المشروع بصورة تؤثر بالسلب في نتائج أعماله، وبالتالي ظهور مشاكل كبيرة مع فقدان للسيولة النقدية وعجز عن الوفاء بديونه اتجاه مختلف دائني، والمبالغة في الإنفاق ببعض الجوانب والتي لا تساعد على تحقيق أي إيراد يوازي هذا الإنفاق، وكذلك الأعباء الموجهة لمعاونة المشروع فنياً وإدارياً أي تحمل مصاريف أكبر مما مخطط لها، والتكاليف المبالغ فيها لأعضاء مجالس الإدارات (AI- Janabi, 2020: 70).
4. الأسباب التسويقية: تُعد من أهم الأسباب التي تؤدي إلى فشل المؤسسات، إذ يرتبط نجاح أي منها في تحقيق أهدافه بالأداء الجيد لقسم التسويق في النشاط المنوط به، حيث يتضمن مجموعة من الأسباب المتعلقة الجانب التسويقي، ومن هذه الأسباب: صغر حجم السوق المالية، وعدم اختيار الأساليب التسويقية المناسبة لمنتجاتها وخدماتها واستثماراتها بما يضمن الحفاظ على حصتها في السوق، (Ismail, 2014:31).

5. الأسباب الفنية: تتضمن مجموعة من الأسباب المتعلقة بالجانب الفني للمؤسسة والتي تؤدي في مجملها إلى حدوث فشل مالي، وأهمها: وجود أخطاء في إعداد دراسة الجدوى الفنية منذ البداية والتوسع في البيع بالأجل أو في منح الائتمان دون الاعتماد على قواعد سليمة في هذا الأمر، وهذا يجبر المؤسسة على الحفاظ على سيولة عالية على حساب عمليات الاستثمار، وإعطاء صلاحيات واسعة للمديرين (Al-Janabi, 2020: 11):

6. الأسباب الخارجية: وتحتوي على مجموعة من الأسباب المتعلقة بالبيئة الخارجية للمؤسسة والتي يصعب السيطرة عليها، والتي تؤدي إلى حدوث الفشل المالي، وهي: الاتجاهات التضخمية الموجودة على مستوى الاقتصاد المحلي والعالمي، التعرض للتقلبات الحادة في أسعار الصرف وتعددتها، مما يؤدي إلى تصاعد قيمة الديون للعديد من المؤسسات المالية المقترضة والذي يؤدي بدوره إلى خلل في هيكلها التمويلي، وعدم إجراء تحليل دقيق للعوامل الاقتصادية والوضع الاقتصادي الذي يمر به البلد (Al-Bayati, 2022: 17-18).

سابعاً: طرائق علاج الفشل المالي

عندما يقوم مشروع أو مصرف بعمله، فقد يواجه أحياناً ظروفًا غير مؤاتية تؤدي إلى مواجهة مشاكل الفشل المالي أو الأعسار أو مشاكل أخرى، من هنا يجب معالجة هذه المشاكل، إذ هناك العديد من الوسائل المستخدمة لعلاج الفشل المالي، وقد تتداخل هذه الأساليب، أو قد تستخدم وسيلة أو أكثر من وسائل العلاج ولحل المشكلة والوحدة الاقتصادية قبل اختيار الطريقة المناسبة وإجراء دراسة مكثفة عن الأسباب التي أدت إلى الفشل حتى تتمكن من اختيار أفضل الطرائق لمعالجتها (Du Jardin & Severin, 2012: 301)، ويمكن تلخيص هذه الطرائق على النحو التالي:

1. الاندماج: هو اندماج شركتين أو أكثر في هيكل جديد، وهو عكس الاتحاد، ويعد الاندماج من الاستراتيجيات الحديثة، حيث تظل شخصية الشركات الداخلة فيه كما كانت قبل دخول الاندماج، إذ أصبحت عمليات الاندماج من أهم الاستراتيجيات في النصف الثاني من القرن العشرين (Al-Janabi, 2017: 72).
2. إعادة الهيكلة أو التنظيم: على الوحدة الاقتصادية أن تبحث عن استراتيجية جديدة تساعدها في حل الأزمة ومعالجة الخلل ودفعها إلى الفشل المالي، إذ إن إعادة الهيكلة والتنظيم تتم في الجوانب الآتية (Baheet, 2015:12):

أ- إعادة تقييم الموجودات: حيث يتم اعتماد القيمة السوقية لتلك الموجودات بدلاً من القيمة الدفترية، وهذا سيحسن مؤشر السيولة ويقارنها بحق الملكية، مما يساعد الوحدة الاقتصادية على الاقتراض من الآخرين.

ب- إعادة هيكلة الديون: عن طريق إجراء مفاوضات مع الجهات الدائنة والعمل على تحويل القروض قصيرة الأجل إلى قروض طويلة الأجل.

ت- تحويل الديون إلى ملكية: عن طريق إصدار الأسهم بما يعادل الدين وتحويل الدين إلى أسهم في رأس المال.

- ث- زيادة التدفقات النقدية الداخلة إلى الوحدة الاقتصادية: عن طريق التخلص من المخزون وعرضه للبيع في المزداد أو مبادلة المخزون بالموارد الأخرى التي تحتاجها الوحدة في الإنتاج أو عملياتها التشغيلية أو بيع الخردة والموجودات القديمة، والحصول على السيولة التي تفيد الوحدة الاقتصادية للخروج من الأزمة.
- ج- خفض التدفقات النقدية الخارجة: من خلال تقليل مجالات الانفاق والمصاريف غير المبررة، والبحث عن مواد ذات تكاليف أقل واستخدامها في الإنتاج، مما يقلل التدفق النقدي الخارج.
3. التأجير: يُقصد به أن المؤسسة أو المنظمة تُوَجَّر موجوداتها للآخرين بغرض الحصول على عوائد يمكن أن تساعد على الوفاء بالتزاماتها تجاه الآخرين والابتعاد إلى حد ما عن شبح الفشل المالي، مقابل عدم التخلي عن موجودات المؤسسة (Al-Janabi, 2017: 72).
4. تغيير الشكل القانوني: إذ تعتبر هذه الطريقة إحدى الطرائق الفعالة لعلاج الفشل المالي لبعض الشركات، والهدف منها هو تحويل الوحدة الاقتصادية من شكل أقل مرونة إلى وحدة اقتصادية ذات شكل قانوني أكثر مرونة، إذ توجد حرية كبيرة للإدارة في القدرة على التحرك واتخاذ القرارات التي تدفع الشركة إلى تحقيق الأرباح (Ross et al, 1999: 196).
5. التصفية: هي قيام الوحدة الاقتصادية ببيع موجوداتها للغير؛ لكي تحصل بالمقابل على الأموال للوفاء بالتزاماتها اتجاه الغير، وتتبع ضمن هذه الطريقة مجموعة من الاجراءات لتسهيل عملية التصفية (Baheet, 2015:12).

ثامناً: التنبؤ بالفشل المالي

أولى الباحثون المتمرسون اهتماماً كبيراً للتنبؤ بالفشل المالي، حيث يتيح لصناع القرار اتخاذ القرارات في الوقت المناسب، مثل إعادة تخصيص الموارد والاستخدامات بشكل أكثر كفاءة، ولزيادة الدقة في التنبؤ بالوضع المستقبلي للمرافق والقدرة على الاستمرار أو التصفية، استخدمت مؤشرات الجدارة الائتمانية والإفلاس على أساس تقييم الوضع السابق وقياس مدى قدرة المنشآت على تطوير مواردها، تم إنشاء هذه المؤشرات باستخدامات رياضية أو تحليل الانحدار (Al-Hamdani & Al-Qatan, 2013: 459).

وتمر الشركة بعدة مراحل في دورة حياتها التجارية قبل أن تصل إلى مرحلة الفشل المالي، ثم الإفلاس فيما بعد، ولا يمكن أن يحدث الفشل المالي فجأة، ولكن قد يستغرق فترة طويلة تمر خلالها الشركة بعدة صعوبات تتعلق بالوضع المالي الذي تواجهه حتى تصل إلى مرحلة التعثر وعدم القدرة على الوفاء بالتزاماتها المستحقة، إذ يشير بعض الباحثين إلى أن الوضع المالي غالباً لا يمكن ملاحظته بشكل مباشر، ولكن يمكن ملاحظة بعض المؤشرات المالية المتعلقة بوضع الشركة لذلك سعى المحللون إلى البحث عن مؤشرات تدل على مكانة الشركة في المستقبل البعيد وهل هي تتجه نحو فشل مالي أو نحو النمو والاستمرارية، وهنا برزت أهمية التحليل المالي لأغراض التنبؤ بالفشل المالي ومساعدة المستثمرين والمديرين والجهات الأخرى في اتخاذ القرارات المناسبة مثل الاستثمار أو التمويل من خلال الاعتماد على استخدام النماذج الكمية للنسب والمؤشرات المالية، كما أن التنبؤ المبكر بالفشل المالي يوفر للإدارة فرصة كافية لأعداد ومواجهة العوامل المسببة للفشل المالي، سواء عن طريق تغيير السياسة أو القرارات المعتمدة أو إعادة صياغة برامج العمل، أو أي وسيلة ممكنة لمعالجة حالة الفشل قبل حدوثه، فضلاً عن التحليل المالي باستخدام النسب المالية، فهناك طرائق أخرى للتنبؤ بالفشل المالي، مثل تحليل

البيانات المالية والتي تُعد من أبسط الطرائق لتقييم أداء الشركات، أو استخدام عدة نماذج مثل نموذج (Z-Score) لكن المشكلة التي نتعامل معها هي أي من هذه النماذج هو الأنسب للتنبؤ بالفشل المالي للشركات، حيث أن التحليل الأولي لم يظهر الصورة الحقيقية لوضع الشركة، مثل الربحية قد تشير إلى التحسن والنمو للشركة، في حين إن معدلات السيولة المنخفضة قد تشير إلى وجود صعوبة مالية في الشركة (Manaseer & Oshaibat, 2018: 81).

المحور الثالث: الجانب الميداني

أولاً: التحليل المالي

1. التحليل المالي لتكلفة هيكل رأس المال

خصص المحور الحالي لعرض نتائج التحليل المالي لمؤشرات تكلفة هيكل رأس المال والتي تمثل المتغيرات المستقلة ضمن الدراسة، وقد أُجري التحليل المذكور على البيانات المأخوذة من الكشوفات المالية وللفترة من (2005-2021) ولعينة المصارف المبحوثة، وقد طُبقت المعادلة الخاصة بحساب المتوسط الموزون لتكلفة رأس المال، حيث كانت نتائج التحليل لمكونات تلك المعادلة على النحو الآتي:

أ. مؤشر تكلفة حقوق الملكية:

الجدول (1) مؤشر تكلفة حقوق الملكية

المتوسط السنوي	المصارف في العينة										
	كوردستان	العراقي	الاستثمار	بابل	الأهلي	التجاري	بغداد	المتحد	الخليج	الموصل	
0.156	0.074	0.225	0.707	0.122	0.042	0.074	0.065	0.063	0.086	0.103	2005
0.226	0.185	0.237	0.686	0.180	0.134	0.082	0.351	0.092	0.147	0.165	2006
0.243	0.243	0.400	0.316	0.176	0.131	0.085	0.410	0.234	0.219	0.218	2007
0.239	0.305	0.323	0.204	0.188	0.178	0.149	0.310	0.138	0.374	0.226	2008
0.278	0.157	0.200	0.323	0.317	0.294	0.157	0.270	0.306	0.475	0.282	2009
0.223	0.363	0.273	0.140	0.115	0.095	0.316	0.221	0.258	0.256	0.196	2010
0.156	0.225	0.317	0.098	0.178	0.044	0.255	0.218	0.062	0.159	0.000	2011
0.203	0.190	0.169	0.241	0.049	0.289	0.024	0.208	0.194	0.354	0.309	2012
0.219	0.092	0.124	0.339	0.142	0.202	0.236	0.113	0.356	0.287	0.294	2013
0.203	0.157	0.308	0.146	0.031	0.263	0.140	0.143	0.214	0.239	0.389	2014
0.145	0.088	0.025	0.234	0.100	0.160	0.082	0.299	0.075	0.283	0.100	2015
0.135	0.100	0.053	0.153	0.110	0.272	0.028	0.199	0.242	0.106	0.087	2016
0.115	0.095	0.017	0.146	0.118	0.256	0.009	0.223	0.122	0.071	0.091	2017
0.100	0.237	0.087	0.111	0.052	0.017	0.108	0.087	0.102	0.108	0.093	2018
0.096	0.092	0.166	0.000	0.099	0.132	0.126	0.019	0.161	0.105	0.056	2019
0.176	0.121	0.093	0.129	0.019	0.786	0.306	0.106	0.030	0.090	0.085	2020
0.206	0.072	0.175	0.115	0.052	0.787	0.304	0.271	0.079	0.108	0.091	2021
-	0.164	0.188	0.240	0.120	0.240	0.146	0.207	0.161	0.204	0.164	المعدل للمصارف
0.183	المعدل العام										

المصدر: إعداد الباحثين من تحليل بيانات العينة باعتماد برنامج EXCEL V.2020.

ويلاحظ من نتائج التحليل لمؤشر هيكل الملكية والمذكورة في الجدول (1) أن المعدل العام ولكافة المصارف في العينة ولسنوات الدراسة (2005-2021) بلغ ما نسبته (18.3%) ويستدل منه وخلال فترة الدراسة أن تكلفة حقوق الملكية في المصارف المبحوثة بلغت ما نسبته (18.3%)، وفي حالة ارتفاع قيمة هذا المؤشر

عن مستوى العائد المتوقع من قبل المالكين في المصارف المبحوثة فإنه سوف يعكس حالة حجم المخاطر التي يتحملها المالكون، كما شهد المتوسط السنوي للمصارف المبحوثة وجود حالات من التذبذب عن المعدل العام، إذ ارتفع هذا المؤشر في السنوات 2006، 2007، 2008، 2009، 2010، 2012، 2013، 2014، 2021 عن المعدل العام، مما يدل على ارتفاع نسبة تكلفة حقوق الملكية وبمستويات عالية، في حين انخفض المؤشر المذكور في السنوات الباقية عن المعدل العام، إذ تبين أن أقل مستوى للمؤشر كان في سنة 2019 والذي بلغ (9.6%). من جانب آخر ومن خلال المتوسط للمصارف لفترة الدراسة تبين أن تكلفة حقوق الملكية لمصارف الخليج، الأهلي، بغداد، الأهلي، الاستثمار، العراقي تجاوز مؤشر المعدل العام، مما يدل على أن تلك المصارف من الممكن أن يعرض المالكين لمخاطر أعلى من المخاطر التي تصيب المقرضين أو الدائنين، في حين سجل هذا المؤشر في المصارف الباقية في العينة مستويات أقل من المعدل العام، كما تبين أن مصرف بابل لديه أقل مستوى لمؤشر تكلفة حقوق الملكية من باقي المصارف خلال سنوات الدراسة والبالغ (12%) في حين إن أعلى قيمة لهذا المؤشر كانت في مصرفي الأهلي والاستثمار والتي كانت مساوية إلى (24%) ولكل منهما. وبذلك نستنتج بأن المصارف في العينة تختلف في مستويات تكلفة الملكية لديها، فهناك مصارف ارتفعت فيها هذه التكلفة ومصارف أخرى انخفضت فيها تكلفة الملكية.

ب. مؤشر تكلفة الديون:

الجدول (2): مؤشر تكلفة الديون

المعدل السنوي	المصارف في العينة										السنوات
	كوردستان	العراقي	الاستثمار	بابل	الأهلي	التجاري	بغداد	المتحد	الخليج	الموصل	
0.171	0.787	0.18	0.022	0.06	0.036	0.007	0.029	0.488	0.077	0.021	2005
0.142	0.603	0.013	0.045	0.057	0.075	0.247	0.072	0.147	0.122	0.034	2006
0.214	0.725	0.055	0.148	0.134	0.132	0.602	0.072	0.001	0.214	0.052	2007
0.265	0.605	0.025	0.32	0.433	0.164	0.505	0.187	0.002	0.321	0.088	2008
0.282	0.599	0.017	0.166	0.683	0.104	0.797	0.086	0.057	0.162	0.145	2009
0.220	0.605	0.003	0.034	0.631	0.032	0.635	0.03	0.032	0.181	0.017	2010
0.245	0.733	0.013	0.029	0.812	0.035	0.711	0.05	0.028	0.008	0.028	2011
0.171	0.813	0.027	0.028	0.227	0.037	0.413	0.06	0.046	0.053	0.005	2012
0.127	0.648	0.038	0.032	0.066	0.042	0.275	0.053	0.018	0.061	0.033	2013
0.185	0.749	0.625	0.056	0.041	0.051	0.15	0.046	0.012	0.096	0.02	2014
0.047	0.205	0.046	0.063	0.039	0.026	0.011	0.025	0.005	0.049	0.002	2015
0.060	0.305	0.062	0.042	0.03	0.025	0.076	0.026	0.005	0.023	0.001	2016
0.081	0.523	0.069	0.059	0.025	0.02	0.054	0.03	0.003	0.029	0.001	2017
0.110	0.305	0.073	0.567	0.022	0.024	0.049	0.029	0.004	0.023	0.004	2018
0.040	0.146	0.054	0.03	0.024	0.02	0.025	0.033	0.043	0.022	0.002	2019
0.023	0.072	0.006	0.032	0.019	0.019	0.015	0.034	0.003	0.022	0.005	2020
0.034	0.086	0.052	0.02	0.057	0.018	0.003	0.054	0.01	0.026	0.011	2021
-	0.501	0.080	0.100	0.198	0.051	0.269	0.054	0.053	0.088	0.028	المعدل للمصارف
0.142	المعدل العام										

المصدر: إعداد الباحثين من تحليل بيانات العينة باعتماد برنامج EXCEL V.2020.

يلاحظ من نتائج التحليل لمؤشر تكلفة الديون والمذكورة في الجدول (2) أن المعدل العام ولكافة المصارف في العينة وللسنوات الدراسة (2005-2021) بلغ ما نسبته (14.2%) والذي يستدل منه على أن المصارف

المبحوثة وخلال فترة الدراسة اعتمدت في تمويل هيكل رأس المال لديها من الديون بما نسبته (14.2%). كما شهد المتوسط السنوي للمصارف المبحوثة وجود حالات من التذبذب عن المعدل العام، إذ ارتفع هذا المؤشر في السنوات 2005، 2007، 2008، 2009، 2010، 2011، 2012، 2014 عن المعدل العام، مما يدل على أن المصارف في العينة ربما عانت من ارتفاع المخاطر المالية لديها نتيجة ارتفاع تكلفة الديون بمستويات تجاوزت المعدل العام، في حين انخفض المؤشر المذكور في السنوات الباقية عن المعدل العام، إذ تبين أن أقل مستوى للمؤشر كان في سنة 2020 والذي بلغ (2.3%) وأعلى نسبة لهذا المؤشر كانت في سنة 2009 والتي بلغت (28.2%). من جانب آخر ومن خلال المتوسط للمصارف لفترة الدراسة تبين أن مصارف التجاري، بابل، وكوردستان واجهت ارتفاعاً في مؤشر تكلفة الديون عن مؤشر المعدل العام والبالغ (14.2%) وهذا بدوره يؤثر حالة ارتفاع مستويات تعرض المقرضين لمخاطر أعلى من المصارف الأخرى والتي سجلت مستويات أقل في تكلفة الديون لديها. كما تبين أن مصرف الموصل لديه أقل مستوى لمؤشر تكلفة الديون من باقي المصارف خلال سنوات الدراسة والبالغة (2.8%) في حين إن أعلى قيمة لهذا المؤشر كانت في مصرف كوردستان والتي كانت مساوية إلى (50.1%). وبذلك نستنتج وجود ارتفاع في مستويات تكلفة الملكية مقارنة بتكلفة الديون في المصارف المبحوثة، وهذا يعني تحمل المالكين للمخاطر المالية الناجمة عن ذلك بنسبة أكبر من المقرضين أو الدائنين.

2. التحليل المالي للفشل المالي

خصص المحور الحالي لعرض نتائج التحليل المالي لمؤشرات الفشل المالي، وذلك على وفق أنموذج SHERWOOD 1978 (Sherwood) والذي يتضمن ستة أبعاد تمثل المتغير المعتمد ضمن الدراسة، وقد أُجري التحليل المذكور على البيانات والمأخوذة من الكشوفات المالية وللفترة من (2005-2021) ولعينة المصارف المبحوثة حيث كانت نتائج التحليل كما يأتي:

أ. مؤشر رأس المال العامل إلى إجمالي الموجودات: يُعد رأس المال العامل مقياساً مهماً لقياس سيولة وفعالية الشركة ومؤشراً على قدرة الشركة للوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل.

الجدول (3): مؤشر رأس المال العامل / إجمالي الموجودات

المعدل السنوي	المصارف في العينة										السنوات
	كوردستان	العراقي	الاستثمار	بابل	الأهلي	التجاري	بغداد	المتحد	الخليج	الموصل	
0.330	0.765	0.502	0.191	0.432	0.409	0.382	0.162	0.067	0.159	0.234	2005
0.311	0.366	0.455	0.154	0.444	0.581	0.369	0.166	0.135	0.212	0.226	2006
0.296	0.356	0.441	0.263	0.263	0.530	0.326	0.179	0.220	0.147	0.237	2007
0.287	0.213	0.289	0.258	0.259	0.409	0.298	0.150	0.345	0.499	0.155	2008
0.277	0.166	0.529	0.029	0.243	0.518	0.390	0.118	0.241	0.276	0.262	2009
0.313	0.224	0.570	0.326	0.201	0.456	0.458	0.092	0.335	0.166	0.305	2010
0.340	0.301	0.326	0.316	0.297	0.549	0.540	0.121	0.356	0.280	0.316	2011
0.346	0.348	0.424	0.271	0.272	0.442	0.451	0.126	0.372	0.299	0.458	2012
0.370	0.361	0.455	0.338	0.364	0.295	0.582	0.133	0.380	0.337	0.454	2013
0.448	0.392	0.520	0.477	0.385	0.404	0.630	0.133	0.439	0.361	0.738	2014
0.455	0.449	0.542	0.518	0.311	0.371	0.696	0.187	0.453	0.316	0.704	2015
0.434	0.528	0.520	0.475	0.419	0.351	0.654	0.104	0.502	0.313	0.473	2016
0.388	0.521	0.499	0.457	0.299	0.361	0.618	0.106	0.134	0.382	0.503	2017
0.353	0.455	0.417	0.434	0.035	0.408	0.621	0.175	0.273	0.328	0.387	2018
0.373	0.454	0.260	0.457	0.400	0.327	0.584	0.074	0.386	0.292	0.499	2019
0.385	0.401	0.348	0.437	0.318	0.273	0.934	0.143	0.202	0.436	0.357	2020
0.318	0.314	0.599	0.381	0.304	0.053	0.579	0.146	0.250	0.404	0.155	2021
-	0.389	0.453	0.340	0.309	0.396	0.536	0.136	0.299	0.306	0.380	المعدل للمصارف
0.354	المعدل العام										

المصدر: إعداد الباحثين من تحليل بيانات العينة باعتماد برنامج EXCEL V.2020.

ويلاحظ من نتائج التحليل لمؤشر رأس المال العامل والمذكورة في الجدول (3) أن المعدل العام ولكافة المصارف في العينة وللسنوات الدراسة (2005-2021) بلغ ما نسبته (35.4%) والذي يستدل منه على أن المصارف المبحوثة وخلال فترة الدراسة اعتمدت سياسة غير كفوءة تجاه توظيف رأس المال العامل، حيث شهد المتوسط السنوي للمصارف المبحوثة وجود حالات من التذبذب عن المعدل العام، إذ ارتفع هذا المؤشر في السنوات 2013، 2014، 2015، 2016، 2017، 2019، 2020 مما يدل على أن المصارف حاولت تحسين هذا المؤشر خلال تلك الأعوام، في حين انخفض المؤشر المذكور في السنوات الباقية عن المعدل العام، مما يدل على ضعف مستويات كفاءة المصارف المبحوثة في توظيف موجوداتها المتداولة لديها قياساً بموجوداتها، كما تبين أن أقل مستوى للمؤشر كان في سنة 2009 والذي بلغ (27.7%) وهذا يدل على إضاعة فرصاً استثمارية كان من الممكن أن تدرّ عليها عوائد إضافية، ومن جانب آخر وبالعودة إلى المتوسط للمصارف وللفترة الدراسة تبين أن مؤشر رأس المال العامل لمصارف الموصل، التجاري، الأهلي، العراقي، وكوردستان تجاوز مؤشر المعدل العام، مما يدل على أن تلك المصارف قد قامت باستخدام رأس المال العامل لديها بشكل أفضل عند مقارنتها مع باقي مصارف العينة، على الرغم من أن تلك المستويات لازالت غير جيدة، الأمر الذي قد يعرض هذه المصارف لمخاطر أخرى بسبب عدم استغلال رأس المال العامل بنسب كبيرة، في حين سجل هذا المؤشر في المصارف الباقية في العينة مستويات أقل من المعدل العام، مما يدل على أن هذه المصارف ليست بأفضل حال من سابقتها تجاه تشغيل رأس المال العامل. كما تبين أن مصرف بغداد لديه أقل مستوى لمؤشر رأس المال العامل من باقي

أسود والمحمود

المصارف خلال سنوات الدراسة والبالغ (13.6%) في حين إن أعلى قيمة لهذا المؤشر كانت في المصرف التجاري التي كانت مساوية لـ (53.6%). وبذلك نستنتج أن المصارف في العينة وبشكل عام لديها مستويات ضعيفة في الاستفادة من رأس المال العامل في تشغيل وتوظيف موجوداتها المالية.

ب. مؤشر الموجودات النقدية إلى إجمالي الموجودات: يستخدم هذا المؤشر لمعرفة قدرة المصرف على تشغيل موجوداتها النقدية المتاحة لديها.

الجدول (4): مؤشر الموجودات النقدية / إجمالي الموجودات

المعدل السنوي	المصارف في العينة										السنوات
	كوردستان	العراقي	الاستثمار	بابل	الأهلي	التجاري	بغداد	المتحد	الخليج	الموصل	
0.598	0.919	0.722	0.271	0.536	0.662	0.699	0.513	0.737	0.429	0.491	2005
0.524	0.749	0.679	0.303	0.448	0.646	0.194	0.566	0.738	0.382	0.537	2006
0.579	0.845	0.790	0.760	0.537	0.769	0.185	0.442	0.711	0.036	0.715	2007
0.524	0.905	0.049	0.861	0.713	0.599	0.024	0.377	0.731	0.289	0.694	2008
0.516	0.686	0.717	0.081	0.761	0.558	0.111	0.595	0.669	0.366	0.613	2009
0.495	0.724	0.593	0.607	0.698	0.471	0.211	0.595	0.406	0.213	0.428	2010
0.507	0.837	0.709	0.476	0.547	0.596	0.440	0.523	0.209	0.273	0.463	2011
0.483	0.866	0.555	0.418	0.708	0.076	0.468	0.625	0.306	0.377	0.432	2012
0.509	0.790	0.531	0.445	0.275	0.707	0.573	0.575	0.151	0.472	0.569	2013
0.387	0.801	0.547	0.636	0.191	0.067	0.300	0.561	0.060	0.447	0.264	2014
0.461	0.853	0.526	0.693	0.213	0.662	0.375	0.687	0.203	0.032	0.369	2015
0.499	0.916	0.605	0.738	0.243	0.635	0.278	0.682	0.101	0.383	0.405	2016
0.673	0.942	0.062	0.673	0.128	0.661	2.718	0.687	0.112	0.338	0.406	2017
0.357	0.001	0.627	0.585	0.073	0.720	0.351	0.708	0.016	0.037	0.457	2018
0.430	0.932	0.605	0.573	0.022	0.561	0.530	0.610	0.013	0.047	0.403	2019
0.461	0.930	0.602	0.626	0.041	0.494	0.650	0.729	0.036	0.063	0.440	2020
0.457	0.908	0.635	0.496	0.008	0.335	0.349	0.577	0.051	0.503	0.707	2021
-	0.800	0.562	0.544	0.361	0.542	0.497	0.591	0.309	0.276	0.494	المعدل للمصارف
0.498	المعدل العام										

المصدر: إعداد الباحثين من تحليل بيانات العينة باعتماد برنامج EXCEL V.2020.

ويلاحظ من نتائج التحليل لمؤشر الموجودات النقدية والمذكورة في الجدول (4) أن المعدل العام ولكافة المصارف في العينة وللسنوات الدراسة (2005-2021) بلغ ما نسبته (49.8%) ويستدل منه على أن المصارف المبحوثة وخلال فترة الدراسة لديها مستويات ضعيفة في تشغيل موجوداتها النقدية بسبب ارتفاع قيمة هذا المؤشر، حيث شهد المتوسط السنوي للمصارف المبحوثة وجود حالات من التذبذب عن المعدل العام، إذ ارتفع هذا المؤشر في السنوات 2005، 2006، 2007، 2008، 2009، 2011، 2013، 2016، 2017 مما يدل على أن المصارف في تلك السنوات تحتفظ بنقدية كبيرة للوفاء بالتزاماتها وبمستويات عالية، في حين انخفض المؤشر المذكور في السنوات الباقية عن المعدل العام، حيث تبين أن أقل مستوى للمؤشر كان في سنة 2018 والذي بلغ (35.8%). من جانب آخر ومن خلال المتوسط للمصارف لفترة الدراسة تبين أن مؤشر الموجودات النقدية لمصارف بغداد، الأهلي، الاستثمار، العراقي، وكوردستان تجاوز مؤشر المعدل العام، مما يدل على أن تلك

المصارف تحتفظ بأرصدة نقدية كبيرة لمواجهة التزاماتها المالية وبشكل كبير، وبالتالي فهي لا تعاني من مشاكل في حاجتها للنقد، وفي الوقت ذاته فإن الاحتفاظ بنقدية وبمستويات عالية يؤثر ضعف إدارة المصارف المبحوثة في استثمار تلك الأموال في مجالات من المحتمل أن تدر عليها أرباحاً وعوائد إضافية، في حين سجل هذا المؤشر في المصارف الباقية في العينة مستويات أقل من المعدل العام، مما يدل على أن هذه المصارف تحاول توظيف موجوداتها النقدية بشكل أفضل من سابقتها، كما تبين أن مصرف الخليج لديه أقل مستوى لمؤشر الموجودات النقدية من باقي المصارف خلال سنوات الدراسة والبالغ (27.6%) أي إن المصرف استثمار الأموال بصورة أكبر قياساً إلى باقي المصارف عينة الدراسة، ولكنه احتفظ بمستوى مقبول من الموجودات النقدية لمواجهة التزاماته، في حين إن أعلى قيمة لهذا المؤشر كانت في مصرف كوردستان والتي كانت مساوية إلى (80%). لهذا نستنتج بأن المصارف في العينة لديها مستويات مرتفعة من الاحتفاظ بالنقدية، وهو ما يضعف من قدراتها الإيرادية.

ت. مؤشر حق الملكية إلى الموجودات الثابتة: يقيس هذا المؤشر مدى توظيف أموال حقوق الملكية في الاستثمار في الموجودات الثابتة.

الجدول (5): مؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات المتداولة

المعدل السنوي	المصارف في العينة										السنوات
	كوردستان	العراقي	الاستثمار	بابل	الأهلي	التجاري	بغداد	المتحد	الخليج	الموصل	
18.881	46.272	4.813	11.568	13.371	28.529	20.668	13.160	41.330	2.501	6.594	2005
12.658	12.350	4.587	14.361	14.736	30.370	22.581	13.522	4.230	3.572	6.269	2006
9.970	10.645	4.628	22.732	14.515	0.555	23.742	6.902	4.538	3.739	7.709	2007
7.437	13.512	4.405	17.458	7.113	0.455	11.386	7.869	1.022	3.934	7.212	2008
14.823	12.810	9.415	14.158	5.041	16.819	50.566	7.524	18.031	3.624	10.239	2009
15.446	6.322	9.589	17.297	3.575	13.688	70.645	3.926	17.781	3.254	8.386	2010
19.680	10.125	19.264	8.618	4.576	26.436	87.232	4.105	18.613	5.875	11.955	2011
23.318	18.828	28.573	7.590	4.549	26.961	80.086	4.792	12.607	11.148	38.044	2012
27.882	20.150	30.020	12.339	6.347	19.546	125.443	5.127	9.442	9.618	40.790	2013
44.255	22.590	31.383	16.353	7.636	17.563	205.182	4.919	5.876	87.086	43.963	2014
40.577	23.531	29.917	16.860	3.288	15.746	288.564	8.045	5.517	9.333	4.972	2015
33.676	14.346	12.091	18.734	3.530	17.173	187.877	8.889	4.263	9.395	60.464	2016
30.528	15.007	1.297	13.617	3.567	20.529	165.589	7.407	7.051	9.921	61.294	2017
24.863	16.370	12.877	14.514	3.662	17.278	159.652	6.208	5.603	7.432	5.038	2018
17.053	16.959	11.145	14.253	3.763	14.962	85.957	5.450	5.660	7.446	4.937	2019
8.468	9.870	8.843	17.495	2.176	17.032	9.555	4.989	2.051	7.745	4.923	2020
7.804	9.716	6.738	18.608	2.162	9.052	7.997	5.108	4.534	9.324	4.797	2021
21.019	16.435	13.505	15.092	6.094	17.217	94.278	6.938	9.891	11.468	19.270	المعدل للمصارف
21.091	المعدل العام										

المصدر: إعداد الباحثين من تحليل بيانات العينة باعتماد برنامج EXCEL V.2020.

يتبين من خلال نتائج التحليل لمؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات الثابتة والمذكورة في الجدول (5) أن المعدل العام ولكافة المصارف في العينة ولسنوات الدراسة (2005-2021) بلغ ما نسبته (21.09%) والذي يستدل منه على أن المصارف المبحوثة وخلال فترة الدراسة، لديها مستويات حقوق الملكية كانت أكبر بكثير من مستويات الموجودات الثابتة، وأن المصارف المبحوثة تغطي كافة موجوداتها الثابتة من حقوق الملكية، وذلك يرجع إلى طبيعة تلك الموجودات في المصارف التجارية والتي لا تشكل جانباً مهماً من إجمالي الموجودات لديها، حيث شهد المتوسط السنوي للمصارف المبحوثة وجود حالات من التذبذب عن المعدل العام، إذ ارتفع هذا المؤشر في السنوات 2014، 2015، 2016، 2017 عن المعدل العام، مما يدل على زيادة مستويات تمويل الموجودات الثابتة من حقوق الملكية لدى المصارف المبحوثة، في حين انخفض المؤشر المذكور في السنوات الباقية عن المعدل العام، حيث تبين أن أقل مستوى للمؤشر كان في سنة 2008 والذي بلغ (743.7%). من جانب آخر ومن خلال المتوسط للمصارف لفترة الدراسة تبين أن مؤشر حق الملكية إلى إجمالي الموجودات الثابتة لمصرف التجاري تجاوز مؤشر المعدل العام، مما يدل على أن المصرف اعتمد بشكل كبير على تمويل موجوداته الثابتة من حقوق الملكية بصورة أكبر من المصارف الأخرى عينة الدراسة مقارنة بالمعدل العام، والذي من الممكن أن يعرض المساهمين لمخاطر أعلى، في حين سجل هذا المؤشر في المصارف الباقية في العينة مستويات أقل من المعدل العام، كما تبين أن مصرف بابل لديه أقل مستوى لمؤشر إجمالي الموجودات الثابتة من باقي المصارف خلال سنوات الدراسة والبالغ (609.4%). وبذلك نستنتج أن المصارف التجارية في العينة تعتمد بشكل كلي على تمويل موجوداتها الثابتة من حقوق الملكية على الرغم من أن هذا لا يشكل تهديداً مباشراً للمالكين.

ث. مؤشر إجمالي الموجودات إلى إجمالي المطلوبات: يقيس هذا المؤشر مدى توظيف أموال إجمالي المطلوبات في إجمالي الموجودات أي الأموال التي يحصل عليها من الغير عن طريق الودائع بأنواعها أو القروض التي يحصل عليها المصرف من الغير واستثمارها في الموجودات المتداولة والثابتة ولاسيما في الموجودات المتداولة، لأن أغلب المصارف تكون استثماراتها في الموجودات المتداولة.

الجدول (6): مؤشر إجمالي الموجودات إلى إجمالي المطلوبات

المعدل السنوي	المصارف في العينة										السنوات
	كوردستان	العراقي	الاستثمار	بابل	الأهلي	التجاري	بغداد	المتحد	الخليج	الموصل	
2.028	5.620	2.727	1.284	1.874	1.734	1.674	1.213	1.414	1.361	1.381	2005
1.690	1.688	2.394	1.228	1.909	2.504	1.633	1.219	1.535	1.419	1.369	2006
1.592	1.762	2.287	1.423	1.443	2.202	1.519	1.265	1.393	1.251	1.373	2007
1.563	1.359	1.872	1.423	1.479	1.787	1.487	1.208	1.610	2.184	1.220	2008
1.582	1.281	2.451	1.485	1.489	2.224	1.678	1.158	1.345	1.304	1.410	2009
1.652	1.368	2.815	1.561	1.423	1.968	1.853	1.141	1.550	1.312	1.529	2010
1.675	1.522	1.587	1.556	1.656	2.330	2.204	1.190	1.606	1.578	1.526	2011
1.674	1.608	1.885	1.453	1.584	1.847	1.953	1.190	1.783	1.547	1.888	2012
1.615	1.655	1.966	0.172	1.962	1.451	2.422	1.198	1.814	1.637	1.871	2013
2.222	1.777	2.271	2.032	2.560	1.749	2.725	1.153	2.133	1.735	4.086	2014
2.347	2.039	2.420	2.034	3.147	1.806	3.372	1.215	2.240	1.647	3.553	2015
2.449	2.374	2.405	2.006	4.349	1.989	2.987	1.308	2.574	1.656	2.839	2016
2.477	2.333	2.326	1.974	5.488	1.898	2.729	1.322	1.613	2.136	2.950	2017
2.346	1.954	2.085	1.874	3.639	1.962	2.776	1.315	2.434	2.571	2.846	2018
2.091	1.937	1.534	1.968	2.771	1.682	2.536	1.319	2.009	2.265	2.893	2019
1.944	1.738	1.561	1.866	2.512	1.523	1.995	1.244	1.380	2.509	3.108	2020
1.761	1.746	1.423	1.679	2.400	1.210	2.590	1.251	1.471	2.300	1.542	2021
-	1.986	2.118	1.589	2.452	1.875	2.243	1.230	1.759	1.789	2.199	المعدل للمصارف
1.924	المعدل العام										

المصدر: إعداد الباحثين من تحليل بيانات العينة باعتماد برنامج EXCEL V.2020.

ويمكن الاستدلال من خلال نتائج التحليل لمؤشر إجمالي الموجودات والمذكورة في الجدول (6) أن المعدل العام ولكافة المصارف في العينة وللسنوات الدراسة (2005-2021) بلغ ما نسبته (192.4%) والذي يستدل منه على أن المصارف المبحوثة وخلال فترة الدراسة من خلال عملياتها الاستثمارية في الموجودات استخدمت هيكل الديون بالكامل في تمويل الموجودات واتجهت نحو هيكل الملكية، وهذا بالتالي يشكل خطراً على كل من المدنيين والمالكين على حد سواء، حيث شهد المتوسط السنوي للمصارف المبحوثة وجود حالات من التذبذب عن المعدل العام، إذ ارتفع هذا المؤشر في السنوات 2005، 2014، 2015، 2016، 2017، 2018، 2019، 2020 مما يدل على السياسة المجازفة لتلك المصارف تجاه كل من هيكل الملكية وهيكل الديون، إذ شكل إجمالي الموجودات إلى إجمالي المطلوبات 2:1، في حين انخفض فيها المؤشر المذكور عن المعدل العام في السنوات الباقية، حيث تبين أن أقل مستوى للمؤشر كان في سنة 2008 والذي بلغ (156.3%). من جانب آخر ومن خلال المتوسط للمصارف لفترة الدراسة تبين أن كل من مصرف الموصل، التجاري، بابل، العراقي، وكوردستان تجاوز مؤشر المعدل العام، مما يدل على أن تلك المصارف تعاني من السياسة المجازفة تجاه هيكل الديون بصورة أكبر من المصارف الأخرى عينة الدراسة مقارنة بالمعدل العام، والذي من الممكن أن يعرض المدنيين والمساهمين لمخاطر أعلى، في حين سجل هذا المؤشر في المصارف الباقية في العينة مستويات أقل

من المعدل العام، وهذا يدل على أن هذه المصارف تقع أيضاً في مجال الخطر عند مقارنتها بالمعدل العام المرتفع، كما تبين أن مصرف بغداد لديه أقل مستوى لمؤشر إجمالي الموجودات من باقي المصارف خلال سنوات الدراسة والبالغ (123%) في حين إن أعلى قيمة لهذا المؤشر كانت في مصرف بابل والتي كانت مساوية لـ (245.2%). وبذلك نستنتج من هذه النسب المرتفعة لهذا المؤشر وعلى صعيد المصارف وسنوات الدراسة أن هناك سياسة غير متحفظة لدى المصارف العراقية في الاستثمار بالموجودات وعن طريق هيكل الديون بجانب هيكل الملكية وبنسب عالية، مما يعرضها لمخاطر مالية عديدة.

ث. مؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات: يقيس هذا المؤشر مدى توظيف أموال حقوق الملكية في إجمالي الموجودات، واستثمارها في الموجودات المتداولة والثابتة.

الجدول (7) مؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات

المعدل السنوي	المصارف في العينة										السنوات
	كوردستان	العراقي	الاستثمار	بابل	الأهلي	التجاري	بغداد	المتحد	الخليج	الموصل	
0.399	0.822	0.633	0.221	0.466	0.423	0.403	0.176	0.308	0.265	0.276	2005
0.373	0.408	0.582	0.186	0.476	0.600	0.387	0.180	0.349	0.295	0.269	2006
0.357	0.432	0.563	0.297	0.428	0.546	0.342	0.209	0.282	0.200	0.272	2007
0.302	0.264	0.466	0.297	0.324	0.440	0.328	0.172	0.379	0.171	0.180	2008
0.333	0.220	0.592	0.326	0.329	0.550	0.404	0.136	0.256	0.229	0.291	2009
0.359	0.269	0.645	0.359	0.297	0.492	0.465	0.124	0.355	0.234	0.346	2010
0.380	0.343	0.370	0.357	0.396	0.571	0.546	0.160	0.377	0.334	0.345	2011
0.390	0.378	0.470	0.312	0.369	0.459	0.488	0.159	0.439	0.354	0.470	2012
0.412	0.396	0.509	0.358	0.490	0.311	0.587	0.165	0.449	0.391	0.466	2013
0.505	0.437	0.560	0.508	0.609	0.428	0.633	0.160	0.531	0.424	0.755	2014
0.462	0.510	0.568	0.508	0.682	0.446	0.703	0.177	0.553	0.402	0.072	2015
0.548	0.579	0.584	0.501	0.770	0.497	0.665	0.236	0.612	0.396	0.640	2016
0.577	0.571	0.570	0.493	0.818	0.473	0.634	0.254	0.765	0.532	0.661	2017
0.528	0.488	0.520	0.466	0.725	0.490	0.639	0.240	0.597	0.464	0.649	2018
0.493	0.484	0.348	0.492	0.639	0.406	0.605	0.242	0.502	0.559	0.655	2019
0.462	0.425	0.359	0.464	0.617	0.344	0.499	0.196	0.435	0.601	0.678	2020
0.396	0.427	0.297	0.404	0.604	0.173	0.614	0.201	0.320	0.565	0.351	2021
-	0.438	0.508	0.385	0.532	0.450	0.526	0.187	0.442	0.377	0.434	المعدل للمصارف
0.428	المعدل العام										

المصدر: إعداد الباحثين من تحليل بيانات العينة باعتماد برنامج EXCEL V.2020.

ويتبين من خلال نتائج التحليل لمؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات والمذكورة في الجدول (7) ه أن المعدل العام ولكافة المصارف في العينة وللسنوات الدراسة (2005-2021) بلغ ما نسبته (42.8%) والذي يستدل منه على أن المصارف المبحوثة وخلال فترة الدراسة وظفت عملياتها الاستثمارية في الموجودات بما يقارب النصف لحقوق الملكية بمستويات عالية، وهذا ما يؤيد صحة مؤشر إجمالي الموجودات إلى إجمالي المطلوبات.

حيث شهد المتوسط السنوي للمصارف المبحوثة وجود حالات من التذبذب عن المعدل العام، إذ ارتفع هذا المؤشر في السنوات 2014، 2015، 2016، 2017، 2018، 2019، 2020 مما يدل على السياسة المجازفة لتلك المصارف تجاه حقوق الملكية، في حين انخفض في السنوات الباقية المؤشر المذكور عن المعدل العام حيث تبين أن أقل مستوى للمؤشر كان في سنة 2008 والذي بلغ (30.2%). من جانب آخر ومن خلال المتوسط للمصارف لفترة الدراسة تبين أن مؤشر حق الملكية إلى إجمالي الموجودات لمصارف الموصل، المتحد، التجاري، الأهلي بابل، العراقي، وكوردستان تجاوز مؤشر المعدل العام، مما يدل على أن تلك المصارف تتجه نحو توظيف مستويات عالية لحقوق الملكية في الموجودات وبصورة أكبر من المصارف الأخرى عينة الدراسة مقارنةً بالمعدل العام، والذي من الممكن أن يعرض المساهمين لمخاطر أعلى، في حين سجل هذا المؤشر في المصارف الباقية في العينة مستويات أقل من المعدل العام، وهذا يدل على أن هذه المصارف تقع أيضاً في مجال الخطر عند مقارنتها بالمعدل العام المرتفع، كما تبين أن مصرف بغداد لديه أقل مستوى لمؤشر إجمالي الموجودات من باقي المصارف خلال سنوات الدراسة والبالغ (18.7%) في حين إن أعلى قيمة لهذا المؤشر كانت في مصرف بابل والتي كانت مساوية إلى (53.2%). وبذلك نستنتج أن المصارف المبحوثة تلجأ إلى اعتماد حقوق الملكية بنسب مرتفعة في توظيفها بموجوداتها، وهذا قد يكون من الأسباب التي يقودها للفشل المالي في حالة حدوث الأزمات.

ح. مؤشر صافي الربح قبل الضريبة إلى إجمالي الموجودات: يشير هذا المؤشر إلى مدى كفاءة الإدارة في تشغيل الموجودات بشكل صحيح لتوليد الربح.

الجدول (8): مؤشر صافي الربح قبل الضريبة إلى إجمالي الموجودات

المعدل السنوي	المصارف في العينة										السنوات
	كوردستان	العراقي	الاستثمار	بابل	الأهلي	التجاري	بغداد	المتحد	الخليج	الموصل	
0.023	0.002	0.011	0.043	0.033	0.028	0.014	0.007	0.036	0.033	0.024	2005
0.028	0.005	-0.006	0.003	0.048	0.017	0.013	0.029	0.103	0.033	0.030	2006
0.037	0.047	0.000	0.059	0.057	0.036	0.013	0.062	0.015	0.035	0.045	2007
0.035	0.053	-0.004	0.047	0.053	0.050	0.021	0.040	-0.011	0.064	0.037	2008
0.022	0.044	0.007	0.002	0.026	0.007	0.021	0.023	0.000	0.051	0.039	2009
0.043	0.022	0.001	0.034	0.025	0.013	0.157	0.017	0.078	0.023	0.065	2010
0.037	0.047	0.041	0.029	0.021	0.016	0.032	0.029	0.075	0.035	0.049	2011
0.046	0.039	0.072	0.003	0.019	0.054	0.049	0.023	0.079	0.086	0.040	2012
0.046	0.040	0.073	0.049	0.015	0.031	0.032	0.022	0.049	0.072	0.081	2013
0.029	0.042	0.018	0.049	0.018	0.015	0.023	0.019	0.044	0.052	0.006	2014
0.021	0.050	0.016	0.038	0.015	0.007	0.021	0.009	0.039	0.017	-0.002	2015
0.023	0.058	0.016	0.021	0.026	0.048	0.020	0.022	0.002	0.009	0.010	2016
0.013	0.046	0.019	0.003	0.014	0.001	0.025	0.009	-0.006	0.008	0.014	2017
0.005	0.007	0.012	0.001	0.012	0.011	0.026	0.005	-0.033	0.002	0.007	2018
0.016	0.018	0.019	0.000	0.004	0.018	0.015	0.096	-0.003	-0.007	0.001	2019
0.014	0.009	0.022	0.010	-0.015	0.028	0.065	0.018	0.001	0.000	0.004	2020
0.009	0.012	0.010	0.002	0.003	0.018	0.025	0.025	0.002	-0.009	0.002	2021
-	0.031	0.019	0.023	0.022	0.023	0.034	0.027	0.028	0.030	0.027	المعدل للمصارف
0.026	المعدل العام										

المصدر: إعداد الباحثين من تحليل بيانات العينة باعتماد برنامج EXCEL V.2020.

ويلاحظ من نتائج التحليل لمؤشر صافي الأرباح قبل الضريبة إلى إجمالي الموجودات والمذكورة في الجدول (8) أن المعدل العام ولكافة المصارف في العينة وللسنوات الدراسة (2005-2021) بلغ ما نسبته (2.6%) والذي يستدل منه على ضعف قدرة الإدارة بتشغيل الموجودات بكفاءة وفاعلية لتوليد الأرباح، كما شهد المتوسط السنوي للمصارف المبحوثة وجود حالات من التذبذب عن المعدل العام، إذ ارتفع هذا المؤشر في السنوات 2006، 2007، 2010، 2011، 2012، 2013، 2014، وهذا يدل على أن المصارف في تلك السنوات استثمرت موجوداتها بشكل أفضل من المصارف الأخرى عند مقارنتها بالمعدل العام، في حين انخفض المؤشر المذكور في السنوات الباقية عن المعدل العام، حيث تبين أن أقل مستوى للمؤشر كان في سنة 2018 والذي بلغ (0.05%) وأعلى نسبة لهذا المؤشر كانت في سنة 2012 و2013 على التوالي والتي بلغت (4.6%). من جانب آخر ومن خلال المتوسط للمصارف لفترة الدراسة تبين أن مصارف الموصل، الخليج، المتحد، بغداد، التجاري، وكوردستان أن ارتفاع مستويات مؤشر صافي الأرباح قبل الضريبة إلى إجمالي الموجودات عند مقارنتها بالمصارف الأخرى والتي سجلت مستويات أقل لديها، كما تبين أن المصرف العراقي لديه أقل مستوى لهذا المؤشر من باقي المصارف خلال سنوات الدراسة والبالغ (1.9%) في حين إن أعلى قيمة لهذا المؤشر كانت في المصرف العراقي والتي كانت مساوية إلى (3.4%)، ولابد من الإشارة إلى أن العديد من المصارف عينة الدراسة وخلال عدد من السنوات تعرضت للخسارة، وهذا يدل على عدم قدرة هذه المصارف في استثمار أموالها بكفاءة

وكذلك ارتفاع التكاليف خلال تلك السنوات. وبذلك نستنتج ضعف إدارة المصارف المبحوثة في تحقيق الربحية المناسبة، وهذا يؤكد ما تطرقنا له من ارتفاع نسب نفقاتها ومصاريفها العامة والإدارية وفي حالة عدم الاهتمام بهذا المؤشر ربما تتعرض للفشل المالي.

ثانياً: التحليل القياسي

1. اختبار الاستقرارية: وضعت الفقرة الحالية لاستعراض ومناقشة نتائج اختبارات جذر الوحدة والتي من خلالها

يتم التعرف على مدى استقرارية السلاسل الزمنية لبيانات الدراسة وكما يأتي:

أ. استقرارية أبعاد تكلفة هيكل رأس المال:

الجدول (9): اختبار الاستقرارية لأبعاد تكلفة هيكل رأس المال

السلسلة مستقرة عند	قيمة Prob.	القيم الجدولية t عند مستويات المعنوية			القيم المحسوبة t حسب معيار ADF	الأبعاد
		%10	%5	%1		
المستوى مع الثابت	0.0000	2.575899 -	2.878515 -	3.469214 -	11.77489 -	تكلفة الملكية
المستوى مع الثابت	0.0000	2.575899 -	2.878515 -	3.469214 -	11.77462 -	تكلفة الديون

المصدر: إعداد الباحثين من نتائج برنامج E-VIEWS V.12

جرى التحقق من استقرارية السلاسل الزمنية لأبعاد هذا المتغير باستخدام اختبار ديكي فولر المطور (Augmented Dicky-Fuller) ومختصرة (ADF) حيث بينت النتائج والمذكورة في الجدول (9) أن السلاسل الزمنية لكل من تكلفة الملكية وتكلفة الديون كانت مستقرة عند المستوى وبوجود الثابت، وذلك استناداً لقيم (t) المحسوبة والمطلقة (بدون إشارة سالبة) والتي كانت أكبر من قيمها الجدولية وعند مستويات المعنوية (1%، 5%، 10%)، وجاءت هذه النتائج بتأكيد من مستوى المعنوية المحسوبة (Prob.)، مما يدل على رفض فرضية العدم (H_0) لاختبار جذر الوحدة وقبول الفرض البديل (H_1) والذي ينص على أن السلاسل الزمنية لبيانات هيكل الملكية خالية من جذر الوحدة وأنها مستقرة عند المستوى وبوجود الثابت. ومن ذلك نستنتج أن بيانات تكلفة الملكية وتكلفة الديون مستقرة في الأجل القصير.

ب. استقرارية مؤشرات الفشل المالي:

الجدول (10): اختبار الاستقرارية لمؤشرات الفشل المالي

السلسلة مستقرة عند	قيمة Prob.	القيم الجدولية t عند مستويات المعنوية			القيم المحسوبة t حسب معيار ADF	الأبعاد
		%10	%5	%1		
المستوى مع الثابت	0.0091	-2.576010	-2.878723	-3.469691	-3.501408	رأس المال العامل / الموجودات
المستوى مع الثابت	0.0007	-2.575954	2.878618-	-3.469351	-4.279055	الموجودات النقدية / الموجودات
المستوى مع الثابت	0.0000	-2.575899	-2.878515	-3.469214	-8.228329	حق الملكية / الموجودات الثابتة
المستوى مع الثابت	0.0000	-2.575954	-2.878618	-3.469451	-6.0066571	صافي الربح / الموجودات
المستوى مع الثابت	0.0000	-2.575899	-2.878515	-3.469214	-5.631393	الموجودات / المطلوبات
المستوى مع الثابت	0.0000	-2.575899	-2.878515	-3.469214	-10.15953	حق الملكية / الموجودات

المصدر: إعداد الباحثين من نتائج برنامج E-VIEWS V.12

جرى التحقق من استقرارية السلاسل الزمنية لأبعاد هذا المتغير باستخدام اختبار ديكي فولر المطور (Augmented Dicky-Fuller) حيث بينت النتائج والمذكورة في الجدول (10) أن السلاسل الزمنية لمؤشرات الفشل المالي الستة كانت مستقرة عند المستوى وبوجود الثابت وذلك استناداً لقيم (t) المحسوبة والمطلقة (بدون اشارة سالبة) والتي كانت أكبر من قيمها الجدولية وعند مستويات المعنوية (1%، 5%، 10%)، وجاءت هذه النتائج بتأكيد من مستوى المعنوية المحسوبة (Prob.)، مما يدل على رفض فرضية العدم (H_0) لاختبار جذر الوحدة وقبول الفرض البديل (H_1) والذي ينص على أن السلاسل الزمنية لبيانات مؤشرات الفشل المالي خالية من جذر الوحدة، وأنها مستقرة عند المستوى وبوجود الثابت، ومن ذلك نستنتج أن بيانات مؤشرات الفشل المالي مستقرة في الأجل القصير.

2. اختبار التكامل المشترك: تم اعتماد التكامل المشترك للعلاقة بين متغيرات البحث وذلك بطريقة جوهانسن - جيزيليوس (Johansen - Juselius) لأنه يتميز عن الأساليب الأخرى بالآتي:
- أ. يناسب العينات الصغيرة والتي تزيد عن (15) مشاهدة، إذ إن مشاهدات البحث وصلت إلى (170) مشاهدة، مما يدل على إمكانية تطبيق هذه الطريقة على بيانات الدراسة الحالية.
- ب. تستخدم هذه الطريقة عند وجود متغيرين أو أكثر في علاقة الأثر، ومتغيرات البحث الحالي كانت تضم متغيرين فقط.
- ت. أن يكون استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات من الرتبة نفسها، إذ إن بيانات متغيرات الدراسة الحالية كانت مستقرة عند المستوى وبوجود الثابت أي إنها من الرتبة نفسها.
- الجدول (11): التكامل المشترك بطريقة جوهانسن - جيزيليوس

الاختبار	المتجهة	القيم المقدره	القيم الحرجة	القيمة الاحتمالية	الدلالة
الأثر	الأولى	50.50586	24.27596	0.0000	معنوية
	الثانية	10.70840	12.32090	0.0918	غير معنوية
	الثالثة	0.026726	4.129906	0.8937	غير معنوية
القيمة الذاتية العظمى	الأولى	39.79746	17.79730	0.0000	معنوية
	الثانية	10.68168	11.22480	0.0622	غير معنوية
	الثالثة	0.026726	4.129906	0.8937	غير معنوية

المصدر: اعداد الباحثين من نتائج برنامج E-VIEWS 12

وقد بينت نتائج التحليل والمذكورة في الجدول (11) أن هناك متجهة معنوية واحدة من بين المتجهات الناتجة من التحليل، وذلك بالاستناد على القيمة المقدره لاختبار الأثر لهذه المتجهة والتي بلغت (50.50586)، وهي أكبر من القيمة الحرجة للاختبار نفسه والبالغة (24.27596)، وجاءت هذه القيمة عند مستوى معنوية بلغت (0.000) وهي أقل من المستوى الافتراضي لمعنوية الدراسة الحالية (0.05). ويؤكد هذه النتائج اختبار القيمة الذاتية العظمى والتي بلغت القيمة المقدره لها (39.79746)، وهي أكبر من القيمة الحرجة للاختبار ذاته

والبالغة (17.79730)، وجاءت هذه القيمة عند مستوى معنوية مقدرة بلغت (0.000) وهي أقل من المستوى الافتراضي لمعنوية الدراسة الحالية (0.05). وبذلك نستنتج وجود تكامل مشترك بين كل من هيكل رأس المال وبين الفشل المالي في المصارف المبحوثة في الأمد الطويل، أي إنه توجد علاقة مستدامة في الأجل الطويل والتي يمكن الاستناد عليها في تفسير الأثر بين المتغير المستقل وبين المتغير المعتمد في البحث الحالي.

ثالثاً: التحليل الإحصائي

1. علاقات الارتباط:

الجدول (12): الارتباط بين أبعاد تكلفة هيكل رأس المال والفشل المالي

المؤشر الكلي	تكلفة الديون	تكلفة الملكية	هيكل رأس المال / الفشل المالي
** -0.844	** -0.710	** -0.818	رأس المال العامل / الموجودات
** -0.521	** -0.406	** -0.500	الموجودات النقدية / الموجودات
** -0.501	** -0.477	** -0.460	حق الملكية / الموجودات الثابتة
** -0.543	** -0.412	** -0.564	صافي الربح / الموجودات
** -0.599	** -0.813	* -0.267	الموجودات / المطلوبات
** -0.501	* -0.349	** -0.823	حق الملكية / الموجودات
** -0.727	** -0.675	** -0.646	المؤشر الكلي
			* مستوى معنوية (0.05). ** مستوى معنوية (0.01).

المصدر: إعداد الباحثين من نتائج البرنامج SPSS V. 26

يُلاحظ من النتائج في الجدول (12) العلاقات الآتية:

أ. المستوى الكلي: وجود علاقة ارتباط معنوية وعكسية بين هيكل رأس المال وبين الفشل المالي، وذلك بالاعتماد على قيمة معامل الارتباط بينهما والتي بلغت (-0.727) وهي قيمة معنوية عند مستوى (0.01). مما يعني أنه يوجد نوع من التلازم العكسي بين أبعاد هيكل رأس المال وبين الفشل المالي، وهذا يدل على أن أي تغير في توازن تكلفة الملكية عن تكلفة الديون في هيكل رأس المال بالارتفاع أو الانخفاض سيؤدي إلى تغير باتجاه معاكس في الفشل المالي، والعكس صحيح.

ب. المستوى الجزئي: يُلاحظ أن الارتباط على المستوى بين مؤشرات تكلفة هيكل رأس المال وبين مؤشرات الفشل المالي أظهرت الآتي:

- وجود علاقات ارتباط معنوية وعكسية بين متغير هيكل رأس المال وبين مؤشرات الفشل المالي والممثلة بمؤشر رأس المال العامل / الموجودات، الموجودات النقدية / الموجودات، حق الملكية / الموجودات الثابتة، صافي الربح / الموجودات، المطلوبات / حقوق الملكية / الموجودات، وذلك استناداً لقيم معامل الارتباط المسجلة بينها والبالغة (-0.844)، (-0.521)، (-0.501)، (-0.543)، (-0.599)، (-0.501) وعلى التوالي وهي قيم معنوية عند مستوى (0.01). مما يعني أنه يوجد نوع من التلازم العكسي بين هيكل رأس المال وبين الفشل المالي والممثلة بكل من مؤشر رأس المال العامل / الموجودات، الموجودات النقدية /

الموجودات، حق الملكية / الموجودات الثابتة، وصافي الربح / الموجودات، الموجودات / المطلوبات، وحق الملكية / الموجودات، وهذا يدل على أن أي تغيير في توازن أبعاد هيكل رأس المال بالارتفاع أو الانخفاض سيؤدي إلى تغيير باتجاه معاكس في مؤشرات الفشل المالي، والعكس صحيح.

- وجود علاقات ارتباط معنوية وعكسية بين كل من هيكل الملكية، وهيكل الديون وبين متغير الفشل المالي، وذلك استناداً لقيم معامل الارتباط المسجلة بينها وبالبالغة (-0.646)، (-0.675) وعلى التوالي، وهي قيم معنوية عند مستوى (0.01). مما يعني أنه يوجد نوع من التلازم العكسي بين كل من تكلفة الملكية، وتكلفة الديون وبين متغير الفشل المالي، وهذا يدل على أن أي تغيير في تكلفة الملكية، تكلفة الديون بالارتفاع أو الانخفاض سيؤدي إلى تغيير باتجاه معاكس في متغير الفشل المالي، والعكس صحيح.

- وجود علاقات ارتباط معنوية وعكسية بين كل من تكلفة الملكية، تكلفة الديون وبين مؤشرات الفشل المالي والممثلة بمؤشر رأس المال العامل / الموجودات، الموجودات النقدية / الموجودات، حق الملكية / الموجودات الثابتة، وصافي الربح / الموجودات، الموجودات / المطلوبات، حق الملكية / الموجودات وذلك استناداً لقيم معامل الارتباط المسجلة بينها، إذ إن أعلى قيمة مسجلة للارتباط كانت بين تكلفة الملكية ومؤشر حق الملكية / الموجودات وبالبالغة (-0.823) وهي قيمة معنوية عند مستوى (0.01). في حين تبين أن أقل قيمة مسجلة للارتباط كانت أيضاً بين تكلفة الديون وحق الملكية / الموجودات وبالبالغة (-0.349) وهي قيمة معنوية عند مستوى (0.05). مما يعني أنه يوجد نوع من التلازم العكسي بين كل من تكلفة الملكية، وتكلفة الديون وبين الفشل المالي والممثلة بمؤشر رأس المال العامل / الموجودات، الموجودات النقدية / الموجودات، حق الملكية / الموجودات الثابتة، وصافي الربح / الموجودات، الموجودات / المطلوبات، حق الملكية / الموجودات، وهذا يدل على أن أي تغيير في كل من تكلفة الملكية، وتكلفة الديون بالارتفاع أو الانخفاض سيؤدي إلى تغيير باتجاه معاكس في مؤشرات الفشل المالي، والعكس صحيح.

وبالاستناد على نتائج تحليل الارتباط السابقة، فإنه يتم رفض الفرضية الرئيسية الأولى والتي تنص على أنه (لا توجد علاقة ارتباط معنوية وذات دلالة إحصائية بين تكلفة هيكل رأس المال وبين الفشل المالي في المصارف التجارية المبحوثة وعلى المستويين الجزئي والكلّي)، وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه (توجد علاقة ارتباط عكسية معنوية وذات دلالة إحصائية بين تكلفة هيكل رأس المال وبين الفشل المالي في المصارف التجارية المبحوثة وعلى المستويين الجزئي والكلّي).

2. العلاقة التأثيرية: يُلاحظ من نتائج تحليل الانحدار البسيط وعلى المستويين الكلي والجزئي الآتي:

الجدول (13): تأثير تكلفة هيكل رأس المال في الفشل المالي

Sig.	قيمة F الجدولية *	قيمة F المحسوبة	R ²	B ₁	B ₀	الأنموذج الكلي
0.000	3.897	13.507	0.529	0.727	0.177	هيكل رأس المال
N = 170			* قيمة F الجدولية بدرجات حرية (1، 168)			

المصدر: إعداد الباحثين من نتائج برنامج SPSS V. 26

أ. المستوى الكلي: لتحقيق هدف الدراسة في التحقق من العلاقة التأثيرية لمتغير تكلفة هيكل رأس المال في الفشل المالي لدى المصارف في العينة وعلى المستوى الكلي، فقد تبين من نتائج التحليل المذكورة في الجدول (13) الآتي:

- إن متغير تكلفة هيكل رأس المال له تأثير في الفشل المالي في مصارف العينة، وذلك استناداً إلى قيمة مستوى المعنوية المحسوبة والتي بلغت (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية الافتراضي للدراسة (0.05) ويؤكد معنوية التأثير قيمة (F) المحسوبة والتي بلغت (13.507) وهي قيمة تزيد عن القيمة الجدولية (F) والبالغة (3.897) وبدرجات حرية (1، 168).

- إن متغير هيكل رأس المال يفسر ما نسبته (52.9%) من التغير الحاصل في متغير الفشل المالي، وذلك بموجب قيمة (R²) المعامل التفسيري والبالغة (0.529) وبالتالي فإن ما نسبته (47.1%) تعود لعوامل أخرى تؤثر في الفشل المالي غير توازن هيكل رأس المال.

ونستدل من هذا التحليل أنه على مصارف عينة الدراسة أن تتوجه نحو تحسين أساليبها في خلق حالة التوازن في أبعاد هيكل رأس المال، وذلك للحد أو التخفيف من الفشل المالي التي تتعرض لها بجانب الاعتماد على عوامل أخرى لم تؤخذ في الدراسة الحالية.

ب. المستوى الجزئي:

الجدول (14): تأثير أبعاد تكلفة هيكل رأس المال في الفشل المالي

Sig.	قيمة F الجدولية *	قيمة F المحسوبة	R ²	B ₁	B ₀	الأنموذج الجزئي
0.007	3.897	12.074	0.417	0.646	0.301	تكلفة الملكية
0.006		16.822	0.432	0.657	0.222	تكلفة الديون
N = 170			* قيمة F الجدولية بدرجات حرية (1، 168)			

المصدر: إعداد الباحثين من نتائج برنامج SPSS V. 26

يُلاحظ من النتائج في الجدول (14) وعلى مستوى مؤشرات هيكل رأس المال الآتي:

- أن مؤشر تكلفة الملكية ومؤشر تكلفة الديون لهما تأثير في الفشل المالي في مصارف العينة، وذلك استناداً إلى قيم مستوى المعنوية المحسوبة والتي بلغت (0.007)، (0.006) وعلى التوالي، وهي أقل من مستوى المعنوية الافتراضي للدراسة (0.05) ويؤكد معنوية التأثير قيم (F) المحسوبة والتي بلغت (12.074)، (16.822) وعلى التوالي، وهي قيم تزيد عن القيمة الجدولية (F) والبالغة (3.897) وبدرجات حرية (1، 168).

- أن مؤشر تكلفة الملكية ومؤشر تكلفة الديون يفسران ما نسبته (41.7%)، (43.2%) من التغير الحاصل في متغير الفشل المالي، وذلك بموجب قيم (R²) المعامل التفسيري والبالغة (0.417)، (0.432) وعلى التوالي وبالتالي فإن ما نسبته (48.3%)، (56.8%) تعود لعوامل أخرى تؤثر في الفشل المالي غير هيكل الملكية وهيكل الديون.

وبذلك نستدل من هذا التحليل أنه على مصارف العينة أن تتوجه نحو تحسين أساليبها في خلق حالة التوازن في مؤشرات هياكلها المالية والممثلة بكل من تكلفة الملكية وتكلفة الديون، وذلك للحد أو التخفيف من الفشل المالي التي تتعرض لها بجانب الاعتماد على عوامل أخرى لم تؤخذ في الدراسة الحالية. وبالاستناد على نتائج تحليل الانحدار السابقة فإنه يتم رفض الفرضية الرئيسية الثانية والتي تنص على أنه (لا يوجد تأثير معنوي وذو دلالة إحصائية لتكلفة هيكل رأس المال في الفشل المالي في المصارف التجارية المبحوثة وعلى المستويين الجزئي والكلي)، وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه (يوجد تأثير معنوي وذو دلالة إحصائية لتكلفة هيكل رأس المال في الفشل المالي في المصارف التجارية المبحوثة وعلى المستويين الجزئي والكلي).

المحور الرابع: الاستنتاجات والمقترحات

أولاً: الاستنتاجات

- أ- يتبين من مؤشر تكلفة الملكية أن عدداً من المصارف المبحوثة وخلال فترة الدراسة اعتمدت في عملياتها التمويلية على نسبة عالية من حقوق الملكية، مما يؤثر السياسة المغامرة لتلك المصارف تجاه مخاطر رأس المال الممتلك ومن خلال اعتمادها على تمويل أنشطتها وبشكل كبير على التمويل الداخلي.
- ب- نستنتج من مؤشر رأس المال العامل إلى إجمالي الموجودات أن المصارف في العينة وبشكل عام لديها مستويات ضعيفة في الاستفادة من رأس المال العامل في تشغيل وتوظيف موجوداتها المالية.
- ت- يلاحظ من مؤشر الموجودات النقدية إلى إجمالي الموجودات بأن المصارف في العينة لديها مستويات مرتفعة من الاحتفاظ بالنقدية، وهو ما يضعف من قدراتها الإيرادية.
- ث- ظهر من التحليل المالي لمؤشر إجمالي الموجودات إلى إجمالي المطلوبات عدا حقوق الملكية أن النسب المرتفعة لهذا المؤشر وعلى صعيد المصارف وسنوات الدراسة أن هناك سياسة غير متحفظة لدى المصارف العراقية في الاستثمار بالموجودات وعن طريق هيكل الديون بجانب هيكل الملكية وبنسب عالية، مما يعرضها لمخاطر مالية عديدة.
- ج- نستنتج أن المصارف التجارية في العينة تعتمد بشكل كلي على تمويل موجوداتها الثابتة من حقوق الملكية على الرغم من أن هذا لا يشكل تهديداً مباشراً للمالكين..
- ح- تبين من التحليل المالي لمؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات أن المصارف المبحوثة تلجأ إلى اعتماد حقوق الملكية بنسب مرتفعة في توظيفها بموجوداتها، وهذا قد يكون من الأسباب التي يقودها للفشل المالي في حالة حدوث الأزمات.
- خ- يستدل من التحليل المالي لمؤشر صافي الربح قبل الضريبة إلى إجمالي الموجودات ضعف إدارة المصارف المبحوثة في تحقيق الربحية المناسبة، وهذا يؤكد ما تطرقنا له من ارتفاع نسب نفقاتها ومصاريفها العامة والإدارية وفي حالة عدم الاهتمام بهذا المؤشر ربما تتعرض للفشل المالي.

د- وجود علاقة ارتباط معنوية وعكسية بين تكلفة هيكل رأس المال وبين الفشل المالي، وذلك بالاعتماد على قيمة معامل الارتباط بينهما، وهذا يدل على أن أي تغير في توازن هيكل رأس المال بالارتفاع أو الانخفاض سيؤدي إلى تغير باتجاه معاكس في الفشل المالي والعكس صحيح.

ثانياً: المقترحات

- أ- إن تعدد المصارف في العينة على إحداث حالة التوازن بين هيكل الملكية وهيكل الديون في تمويل عملياتها الاستثمارية وخصوصاً المصارف التي تبين أنها تميل إلى الاعتماد إما على هيكل الديون أو على هيكل الملكية وبشكل غير متوازن.
- ب- عقد دورات تدريبية للقيادات الإدارية في المصارف التجارية المبحوثة لغرض اكتساب المعرفة والمهارات اللازمة لتحليل العلاقة بين هيكل رأس المال والفشل المالي، ولتطوير أساليب العمل المصرفي، مما يسهم في تعظيم ربحية المصارف التجارية.
- ت- ضرورة قيام إدارة مصرف بابل والمصارف الأخرى التي أشرتها الدراسة الحالية لتجنب حالة الفشل المالي المتوقعة، وذلك بتوجيه الاهتمام لدراسة حالة المصرف ومراجعة أساليبها المعتمدة في تحقيق التوازن بين أبعاد هيكل رأس المال لديها.
- ث- العمل على اتخاذ التدابير الوقائية والاحترازية من قبل المصارف التجارية المبحوثة والتي تمكثها من تجنب الوقوع في الفشل المالي باعتماد أنظمة الإنذار المبكر ومن خلال اعتماد آليات الحوكمة فيما يخص توازن هيكل رأس المال.
- ج- على إدارات المصارف إدراك أهمية الدور الإيجابي لتوازن تكلفة هيكل رأس المال بين الملكية والديون لما لها من فاعلية في حماية أموال المالكين وأموال المستثمرين والدائنين على حد سواء، وبالتالي تجنب الوقوع في الفشل المالي عندما يتم التركيز على أحد الهياكل بشكل كبير.
- ح- إعادة النظر بالأساليب الحالية التي تعتمد عليها المصارف التجارية المبحوثة لمواجهة حالات الفشل المالي وخصوصاً تلك المصارف التي تبين أنها قريبة من الفشل المالي، وذلك بتغيير استراتيجياتها تجاه تمويل استثماراتها من هيكل رأس المال.

Refreneces

A. Scientific Theses & Dissertation

- Ismail, Ihab Adel, (2014), " Financial Cash Flow Determinants of Company Failure In The Construction Industry", A Dissertation Submitted In Partial Fulfillment Of The Requirements For The Degree Of Doctor Of Philosophy (Civil Engineering) In The University Of Michigan.
- Amin, Al-Alwani, 2021, The Impact of the Capital Structure on the Financial Performance of the Economic Enterprise - A Case Study of a Local Soft Drinks Corporation - Braja - Bmiskina Oum El-Bouaghi, Master Thesis,

- Faculty of Economic Sciences, Commercial Sciences and Management Sciences, University of El-Arabi Ben El-Mahidi - Oum El-Bouaghi, Algeria
- Brik, Doaa Ahmed Saeed Faris, 2020, The Effect of Ownership Structure on the Relationship between the Level of Voluntary Disclosure and the Cost of Capital: An Experimental Study on Egyptian Joint Stock Companies, Master Thesis, Accounting Department, Faculty of Commerce, Zagazig University.
- Baiwat, Muhammad Khaled, 2020, Capital Structure and its Impact on Financial Performance in Public Shareholding Companies Listed on the Palestine Stock Exchange: An Applied Study, Master Thesis, Hebron University, Palestine.
- Al Bayati, Nour Abbas Hussein, 2022, Prediction of financial failure in Iraqi banks according to the logistic regression model, an applied study of a sample of Iraqi banks listed in the Iraq Stock Exchange for the period (2014-2020), master's thesis, Department of Banking and Financial Sciences, College of Administration and Economics, Karbala University, Iraq.
- Khanger, Doaa Khalqi, 2017, Determinants of Capital Structure for Companies Listed on the Palestine Stock Exchange, An Empirical Study for the Time Period (2005-2014), Master Thesis, Al-Khalil University, Palestine.
- Elewi, Nashat Hikmat, 2014, The Impact of Financial Leverage on Financial Performance in Jordanian Public Shareholding Companies Listed on the Amman Stock Exchange, Master Thesis, Department of Accounting, College of Business, Middle East University, Amman, Jordan.
- Al Mashhadani, Ghassan Muhammad Numan, 2017, The Impact of the Weighted Cost of Capital on Maximizing Owners' Wealth, An Experimental Study for Industrial Companies Listed on the Amman Stock Exchange, Master Thesis, Department of Accounting, College of Business, Middle East University, Amman.
- Al Jumaili, Ahmad Sweileh Tarkh, (2014), Accounting Reserve and its Impact on Predicting Financial Failure in Industrial Companies Listed on the Amman Stock Exchange (Analytical Study), Master Thesis Published, Zarqa University, Faculty of Economics and Administrative Sciences, Jordan.

B- Journals periodical

- Ahmed,A. Awais,I. " Kashif,M. 2018, " Financial Leverage and firms performance empirical evidence form KSE". Journal economi. Vol 17, No1.
- Behit, Ghaleb Shaker, 2015, Using the Sherrod model to predict financial failure, a study on a sample of private commercial banks listed in the Iraq Stock Exchange for the period (2009-2013), Al-Kout Journal of Economic and Administrative Sciences, College of Administration and Economics, University of Wasit, Issue 19.
- Hamza, Gharbi & Issa, Badrouni, 2019, Factors determining the cost of capital in the enterprise, Journal of Governance, Social Responsibility and Sustainable Development, Vo 1, Issue 2, Algeria.

- Al Janabi, Haider Abbas, 2020, Predicting Financial Failure of Commercial Banks Using the Sherrord Model, Applied Research on a Sample of Commercial Banks Listed in the Iraq Stock Exchange for the Period from 2011-2016, Analytical Study, Journal of Administration and Economics, University of Karbala, Vo 7, Issue 28, Iraq.
- Al Hamdan, Nasser & Qudah, Ali, 2013, The Impact of Capital Structure on the Performance of Jordanian Banks Listed on the Amman Stock Exchange: An Analytical Study, Al-Manara Magazine, Volume 19, Issue 4, Jordan.
- Al Hamdani, Rafia Ibrahim & Al-Qattan, Yassin Taha, 2013, "Using the Sheriod Model to Predict Financial Failure," an applied study in the State Company for the Industry of Medicines and Medical Supplies in Nineveh, Anbar University Journal of Economic Sciences, Vo 5, No 10.
- Al Hennawy, El-Sayed Mohamed, 2018, The Effect of the Level of Accounting Conservatism on the Cost of Capital: An Empirical Study on Companies Listed on the Egyptian Stock Exchange, Accounting Research Journal, Accounting Department, Tanta University, Vo 5, Issue 1, Egypt.
- Al Hennawy, El Sayed Mahmoud, 2019, The Effect of Ownership Structure on the Quality of Financial Reports: An Empirical Study on Companies Listed in the Egyptian Stock Exchange, Journal of Accounting Research, Tanta University, Vo 6, Issue 1, Tanta, Egypt.
- Al Rubaie, Hakim Mohsen Muhammad & Al-Atwi, Muhannad Hamid Yasser, 2017, Market timing theory and its impact on the capital structure, an applied study of a sample of Egyptian industrial companies, Al-Ghari Journal of Economic and Administrative Sciences, University of Kufa, Vo 15, No 1, Najaf, Iraq.
- Abdul Rasool & Hind Diaa, 2014, The Importance of Capital Structure and its Impact on Funding Decisions An Empirical Study of a Sample of Industrial Companies Listed in the Iraq Stock Exchange (2006-2011), Al-Qadisiyah Journal of Economic and Administrative Sciences, University of Al-Qadisiyah, Vo 16, Issue 2, Iraq.
- Faris, Ali Ahmed & Sultan, Hossam Kamel, 2020, The Impact of Building the Capital Structure in Determining the Company's Value in the Framework of the Signal and Exchange Theories, Iraqi Journal of Administrative Sciences, University of Karbala, Vo 14, Issue 56, Karbala, Iraq.
- Al Fadl, Muayad Muhammad Ali & Al-Jubouri, Azhar Sobhi, 2017, The relationship between administrative ownership and the indebtedness ratio in light of the company's financial characteristics and ownership structure - Jordan case study, Iraqi Journal of Administrative Sciences, University of Karbala, Vo 14, Issue 55, Karbala, Iraq.
- Qasim, Sabiha & Jamil, Ahmed Nizar, 2009, The Impact of Cash Flows on the Capital Structure Elements (an applied study based on the data of a number of international companies), Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vo 5, Issue 14, University of Tikrit, Iraq.

- Madani, Scheherazade, 2022, The Impact of Capital Cost on Corporate Profitability, Studying a Sample of Companies Listed on the Amman Stock Exchange, Algerian Journal of Accounting and Financial Studies, Vo 7, Issue 2, Algeria.
- Nassar, Siddiq Tawfiq, & Abu Dayer, Reem Khaled, 2021, The Effect of Ownership Structure on Intellectual Capital, An Applied Study on Companies Listed on the Palestine Stock Exchange, Journal of the Islamic University for Economic and Administrative Studies, The Islamic University, Vo 29, Issue 4, Gaza, Palestine.
- Cihangir, Mehmet & Kara, Ergun: (2014)," The Reasons for Financial Failure In Accommodation Facilities– An Analysis of The Accommodation Facilities In The Cappadocia Region / Turkey " European Scientific Journal.
- Du Jardin, P. and Séverin, E., 2011. Predicting corporate bankruptcy using a self-organizing map: An empirical study to improve the forecasting horizon of a financial failure model. *Decision Support Systems*, 51(3), pp.701-711.
- Gonçalves, Tiago Cruz, João Dias, and Victor Barros, 2022. Sustainability Performance and the Cost of Capital. *International Journal of Financial Studies* 10: 63.
- Jaisinghani, D. and Kanjilal, K., 2017. Non-linear dynamics of size, capital structure and profitability: Empirical evidence from Indian manufacturing sector. *Asia Pacific Management Review*, 22(3), pp.159-165.
- Khaliq, Ahmad: Altarturi, Basheer Hussein Motawe: Thaker, Hassanudin Mohd Thas,(2014), "Identifying Financial Distress Firms: A Case Study of Malaysia's Government Linked Companies (GLC)" *International Journal of Economics, Finance And Management* , VOL. 3, NO. 3.
- Al Manaseer, S. and Al-Oshaibat, S.D., 2018. Validity of Altman Z-score model to predict financial failure: Evidence from Jordan, *International Journal of Economics and Finance*, 10(8).
- Oyedokun, G. E , K. A. Job-Olatuji & W. A. Sanyaolu, 2018, Capital Structure and Firm Financial Performance, *International Accounting and Taxation Research Group, Faculty of Management Sciences*
- Al Saedi, A. and Al Timimi, S.A., 2018. The relationship between financial failure and market value: An empirical study using a sample of industrial firms listed at Qatar Stock Exchange. *Academy of Accounting and Financial Studies Journal*, 22(5), pp.1-9.
- Shaheen, Ali, Matar, Jihad, (2011), a suggested model for predicting the failure of banking institutions operating in Palestine (an applied study), *An-Najah University Journal for Research (Humanities)*, Volume (25), No. (4).
- Soverall, Wayne & Persaud, Wilberne :(2013), " A Study of Corporate Failure and The Political Economy of Financial Regulation In Trinidad And Tobago And The Caribbean " *International Journal Of Humanities And Social Science* Volume 3, Issue 16.

C- Books

Fabozzi, Frank J. And Pamela P. Peterson: 2003, Financial Analysis. Published by John Wiley & Sons, Inc., Hoboken, New Jersey.

Ross, Westfield & Jaffe, 1999" Essentials of corporate finance",2th edition, Irwin McGraw – Hill.

Al-Yousef, Jamal, & Al-Hamwi, Fawaz, 2013, Financial Management, first edition, published by the Faculty of Economics, Damascus University, Syrian Arab Republic